

مردود إفصاح مراقب الحسابات في تقريره الجديد
عن أمور المراجعة الرئيسية KAM على قرار
الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة
المصرية_ دراسة تجريبية

د/ علي الجوهري رمضان^١

مدرس المحاسبة

كلية الإقتصاد والإدارة

جامعة ٦ أكتوبر

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة وإختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAM) على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة لدراسة أثر بعض الخصائص الأخرى (حجم مكتب مراقب الحسابات وخبرته) على قرار الإستثمار وإستنتاج رأى مراقب الحسابات على تلك العلاقات. ولتحقيق هدف البحث تم إجراء دراسة تجريبية على عينة من المستثمرين بالأسهم والمحللين فى شركات السمسرة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرار الإستثمار بالأسهم. كما يوجد أهمية وتأثير معنوى لحجم مكتب المراجع وخبرته على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات باعتبارهما متغيران معدلاًن لهذه العلاقة. كما أكدت نتائج التحليل الإضافى على أهمية خبرة المستثمر ومستوى تأهيله العلمى حيث أظهرت هذه النتائج وجود تأثير معنوى لخبرة المستثمر وتأهيله العلمى على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرار الإستثمار بأسهم الشركات.

الكلمات المفتاحية: معايير المراجعة- أمور المراجعة الرئيسية- قرارات الإستثمار بالأسهم.

¹E.mail: AliGohary227@gmail.com

The Impact of the Auditor's Disclosure of key Audit Matters on the Investment Decision in Shares of Listed companies in The Egyptian Stock Exchange Emperical Study

Abstract

The research aims to study and test the effect of disclosure of key audit matters (KAM) on the decision to invest in shares of companies listed on the Egyptian Stock Exchange, in addition to studying the effect of some other characteristics (Size and experience of the audit office). To achieve the aim of the research, a Pilot study was conducted on a sample of equity investors and analysts in Brokerage firms. The study concluded that the disclosure of key audit matter Has a significant effect on the decision to invest in shares There is also a Significant and significant impact on the size of the auditor's office and its Experience on the relationship between the disclosure of key audit matters in The auditor's report, as they are two modified variables The results of the Additional analysis also confirmed the importance of the investor's experience And scientific rehabilitation, as these results showed a significant impact of the Investor's experience and scientific qualification on the relationship between Excluding the main audit matters and the decision to invest in companies' shares.

Keywords: Audit standard- Key audit matters- Investment decisions in companies' shares

١ - المقدمة

يعتبر قرار الإستثمار بالأسهم بالشركات المقيدة بالبورصة من الموضوعات الهامة خاصة بعد ما تعرضت اليه بعض الشركات من أزمات مالية مفاجئة مما يعرض تلك الشركات إلى مخاطر شديدة يجب الإحتياط لها، كما يعتبر تقرير مراقب الحسابات هو الوسيلة الأساسية للتواصل مع الأطراف أصحاب المصلحة وفي مقدمتهم المستثمرين، كما يمثل تقرير مراقب الحسابات محصلة عملية المراجعة التي قام بها مراقب الحسابات منذ حصوله على خطاب التكليف بالقيام بمهمة المراجعة حتى لحظة تكوين رأيه الفني عن القوائم المالية. ويعتبر الرأى الفني لمراقب الحسابات هو المنتج المهني الذي يعبر عن التوكيد من جهة ويتم توصيله لأصحاب المصالح من خلال تقرير مراقب الحسابات من جهة أخرى، وبالتالي يجب أن يكون التقرير خاليا من الأخطاء وبه إشارة واضحة لمعايير المراجعة (Mareque et al, 2015) ومن ثم فأن شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات يعتبر أمرا مهنيا جديرا بالدراسة (Asare and Wright, 2010).

ولقد اقترح واضعو معايير المراجعة حول العالم مثال مجلس الرقابة على أعمال مراقب حسابات الشركات المقيدة بالبورصة (PCAOB) ومجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي (IAASB) نموذجا لإعداد تقرير مراجعة مطور وذلك لمواجهة احتمالات نقص الشفافية في تقارير المراجعة النمطية (PCAOB, 2017; IAASB, 2015) حيث يرون أن النموذج الحالي لتقرير المراجعة يعتبر تقريبا نمطيا قصيرا.

وقد شهد تقرير مراقب الحسابات في السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في الشكل والمحتوى وذلك من أجل الوصول إلى تقرير يمكن مراقب الحسابات من توصيل نتائج عملية المراجعة بشكل واضح وسهل ومفهوم وكذلك لتعريف مستخدمى التقرير بدور مراقب الحسابات ومسئوليته لتخفيض فجوة التوقعات (خداش وآخرون، ٢٠١١).

ونظرا للأنقادات العديدة التي وجهت إلى المحتوى المعلوماتى لتقرير مراقب الحسابات فقد أعطى الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والمعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) أهمية خاصة للتقرير، حيث قامت هذه الجهات بإصدار العديد من المعايير والتعديلات عليها بشأن شكل ومحتوى ذلك التقرير. وقد أصدر IAASB فى يوليو ٢٠١٣ مقترحا بإجراء تعديلات على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لتحقيق عدة أغراض، منها زيادة القيمة الإعلامية للتقرير، وتوفير المزيد من الشفافية بشأن المراجعة. وقد أصدر IAASB فى يناير ٢٠١٥ التعديلات النهائية التى أقرها المجلس والتي تستند فى جوهرها على تعديل معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٠ بشأن تكوين الرأى والتقرير عن القوائم المالية مع إصدار معيار جديد برقم ٧٠١ بعنوان "الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب

الحسابات" حينما أراد أن يضيف فقرة مستقلة بشأن تلك الأمور، وقد أدى ذلك إلى ضرورة تعديل بعض معايير المراجعة الدولية الأخرى كما سبق ذكره مما أدى ذلك ظهور مؤيدين ومعارضين لذلك التعديل سواء فيما يتعلق بالحكم الشخصي للمراجع نفسه/ سلوك معدى القوائم المالية/ جودة التقارير المالية / فجوة التوقعات... الخ .

إختتم مجلس معايير المحاسبة الدولية IAASB مشروعة بإصدار النسخة النهائية من معايير المراجعة الدولية الجديدة والمعدلة بما في ذلك شرط الإبلاغ عن KAM في تقرير المراجع في الشركات المقيدة بالبورصة (IAASB 2015 a, ISA701). حيث يتم إختيار KAM من بين الأمور التي يتم التواصل من أجلها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة والتي تتطلب إهتماما كبيرا من المراجع في إجراء المراجعة بما في ذلك تضمين أحكام المراجعة الهامة ومجالات الخطر المرتفعة لتقييم التحريفات الجوهرية والتأثير على مراجعة الاحداث الهامة او المعاملات التي حدثت خلال الفترة وذلك طبقا ل ISA 701. ولتوصيل أمور المراجعة الهامة، أو الأساسية في تقرير مراقب الحسابات فأن ذلك يتم من خلال فقرة مستقلة في تقريره بعنوان أمور المراجعة الرئيسية والتي يشير فيها إلى أن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي تكون أكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية من منظور حكمه المهني وأنه قد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعة القوائم المالية ككل وتكوين رأيه في هذا الشأن وأنه لا يبدى رأيا منفصلا بشأن هذه الأمور وأن يتضمن وصفا لكل أمر من أمور المراجعة الأساسية ولماذا تم إعتبار الأمر من الأمور الأكثر أهمية.

ولقد توصلت العديد من الدراسات (Lasalle and Anandarajan,2004; Pucheta, et al., 1997; Guillamon, 2003; Chen et al, 2016)، إلى منفعة معلومات تقرير مراقب الحسابات وملاءمتها في حالات إتخاذ قرارات الإستثمار بالأسهم وخاصة ما يتعلق بالمعلومات عن أمور المراجعة الرئيسية وإذا كانت المنظمات المهنية تؤكد على أهمية فقرة أمور المراجعة الرئيسية KAM فهل إدراج هذه الفقرة في تقرير مراقب الحسابات لها مردود على قرارات الإستثمار بالأسهم في مصر وهذا ما يستهدف البحث الحالي الإجابة عليه من الناحية النظرية الأكاديمية ومن الناحية التجريبية.

٢- مشكلة البحث

تم إصدار معيار المراجعة الجديد رقم ٧٠١ من قبل (IAASB) والذي يتعلق بإضافة فقرة أمور المراجعة الرئيسية KAM في تقرير المراجعة وعلى أن يكون هذا التعديل ساريا اعتبارا من ١٥ ديسمبر ٢٠١٦، وقد واجه هذا التعديل في تقرير مراقب الحسابات جدلا واسعا ما بين مؤيد ومعارض، وقد تعرضت العديد من البحوث إلى دراسة مردود فقرة أمور المراجعة الرئيسية على العديد من المتغيرات منها ردود فعل المراجعين أنفسهم وفجوة التوقعات وسلوك معدى القوائم المالية، ولكن أثرها على قرار

الإستثمار بأسهم الشركات لم يلق الإهتمام الكافي وهو ما يسعى اليه الباحث في البحث الحالي وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

هل يؤثر إدراج فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية KAM بتقرير مراقب الحسابات في مصر على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وهل يختلف هذا التأثير باختلاف حجم مكتبه وخبرته المهنية؟

٣ - هدف البحث

يستهدف البحث دراسة وإختبار مردود الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية KAM وفقا للتعديلات الواردة على تقرير مراقب الحسابات بالمعيار الدولي رقم ٧٠١ على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإضافة إلى دراسة أثر بعض العوامل الأخرى مثل حجم مكتب مراقب الحسابات وخبرته المهنية على هذه العلاقة، وذلك كله من خلال دراسة تجريبية على عينة من المستثمرين بالأسهم والمحللين الماليين في شركات السمسرة.

٤ - أهمية ودوافع البحث

يكتسب هذا البحث في إعتقاد الباحث أهميته من زاويتين هما:

الزاوية العلمية: في ضوء ما إستقر عليه الفكر المحاسبي من أساليب لتطوير شكل ومضمون تقرير مراقب الحسابات وأصبح من الأهمية معرفة المتغيرات التي تؤثر في هيكل وتركيب هذا التقرير وتأثيره على مستخدميه ومنهم المستثمرين في الأسهم والمحللين الماليين في شركات السمسرة، ومن هنا كأن لزاما معرفة مدى تأثير الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية على تلك الفئة الهامة من مستخدمي تقرير مراقب الحسابات كما تظهر أهمية البحث العلمية من أن قياس مردود أثر فقرة أمور المراجعة الرئيسية على المستثمرين بالأسهم سوف يثرى الجدل الكاديمي الدائر حول اثار ذلك التعديل الهام على تقرير مراقب الحسابات مما يساعد في تقييم التعديل والتوصية بإجراء تطوير مستمر في شكل ومضمون التقرير.

الزاوية العملية: يسعى البحث للوصول إلى دليل تجريبي على طبيعة العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالأسهم. كما يمكن إبراز أهم دوافع البحث في:

أ- يوفر المنهج التجريبي المتبع في البحث أدلة عملية حول عمليات قرارات الإستثمار بالأسهم، وبالتالي يساعد على فهم ما إذا كأن المستثمرون والمحللون الماليون في شركات السمسرة في مصر يتأثرون مباشرة بمتطلبات المراجعة الجديدة أم لا؟

ب- ندرة البحوث التي تقيس مردود الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار في الأسهم بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة في حدود علم الباحث

٥- حدود البحث

يركز البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار مردود الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما يهتم البحث بدراسة أثر بعض خصائص مراقب الحسابات على العلاقة الأساسية محل الدراسة، ولا يهتم البحث بنوع أو جنسية المستثمر، وبالتالي لن يتعرض البحث لأي تعديلات أخرى على تقرير مراقب الحسابات، ولن يتعرض أيضا لأي مؤثرات أخرى على قرارات الإستثمار بالسهم. كما يخرج عن نطاق البحث التعرض للمتغيرات الإقتصادية المؤثرة على قرار الإستثمار وأخيرا، فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط منهجيته المستخدمة في إختيار الفروض والعلاقة محل البحث وخاصة إختيار مجتمع وعينة البحث.

٦- فروض البحث

الفرض الأول: H1 يؤثر إفصاح مراقب الحسابات في تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية KAM على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني: H2 يختلف تأثير إفصاح مراقب الحسابات في تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية KAM على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتبه ومستوى خبرته. ويتفرع منه فرضان فرعيان:

H2a: يختلف تأثير إفصاح مراقب الحسابات في تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية KAM على الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتبه.

H2b: يختلف تأثير إفصاح مراقب الحسابات في تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية KAM على الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى خبرته.

٧- خطة البحث

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء حدود البحث يتم تقسيم البحث إلى الاجزاء الاتية:

٧-١ الاطار النظرى واشتقاق فروض البحث.

٧-٢ منهجية البحث.

٧-٣ النتائج والتوصيات.

٧-١ الإطار النظري وإشتقاق فروض البحث

٧-١-١ دوافع إصدار المعيار الدولي ٧٠١ "الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية"

يسرى المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠١ على مراجعة المجموعات الكاملة للقوائم المالية للأغراض العامة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ويتمثل الغرض من هذا المعيار في تعديل حكم المراجع فيما يتعلق بالمحتوى الذي يجب توصيله من خلال تقريره كما يجوز أن يسرى ذلك المعيار أيضا عندما يتم مراجعة القوائم المالية للشركات غير المدرجة بسوق الأوراق المالية ويتم ذلك بصفة عامة بأن يقوم المراجع بتحديد أمور المراجعة الرئيسية وبعد تكوين رأى فنى محايد حول مدى عدالة القوائم المالية يقوم بإبلاغ هذه الأمور عن طريق وصفها في قسم مستقل بتقريره.

وتعرف أمور المراجعة الرئيسية على أنها تلك الأمور التي تعتبر في رأى المراجع ذات أهمية قصوى في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية كما تعتبر من الأمور التي يتم إبلاغها للمسؤولين عن الحوكمة. وعند تحديد تلك الأمور يجب على المراجع الأخذ في الإعتبار تلك المجالات التي تحظى بإهتمام كبير من وجهة نظر المراجع عند أداء عملية المراجعة بما في ذلك المجالات التي تم تحديدها ووصفها على أنها مجالات تتضمن مخاطر كبيرة وفقا للمعيار ISA 315 (المعدل) أو التي تتطوى على إهتمام وحكم مؤثر كبير من المراجع والمجالات التي واجه فيها المراجع صعوبة كبيرة أثناء تنفيذ عملية المراجعة بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على أدلة مراجعة مناسبة وكافية والظروف التي تتطلب تعديلا جوهريا للنهج المخطط الموضوع مسبقا من قبل فريق المراجعة لتنفيذ عملية المراجعة بما يفيد أيضا في تحديد مقدار النقص والعيوب في الرقابة.

أن التعديلات الخاصة بتقرير المراجع وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١ ورأئها عدة دوافع منها تحسين جودة عملية المراجعة وتعظيم القيمة الإعلامية لتقرير مراجع الحسابات بقصد توفير المزيد من المعلومات المالية محل المراجعة ومن ثم تحسين عملية الإبلاغ المالى سواء بالنسبة للملاك أو لغيرهم من أصحاب المصالح وذلك من خلال تقرير عنصر الشفافية في تقرير المراجع وتحديد فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة وإستمرارية الشركة محل المراجعة وذلك من خلال ترسيخ أهمية الشك المهني على المراجع لدى فحص فرض الإستمرار وإلقاء الضوء على أمور المراجعة الهامة أو الرئيسية والتي تعتبر الأكثر أهمية حسب الحكم المهني للمراجع في عملية مراجعة القوائم المالية والتي ساهمت في تكوين رأيه حول تلك البيانات ومن ثم إبراز نوع وطبيعة الإجراءات التي نفذها من أجل المكلفين على الحوكمة وتعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية في القوائم المالية محل المراجعة بشكل عام في تقرير المراجع عنها بشكل خاص وبما تؤدي إلى تعزيز جودة المراجعة من خلال الإفصاحات التي يشار إليها

عادة في تقرير المراجع حول البيانات المالية وإيصال أمور المراجعة الرئيسية في تقارير المراجع حول القوائم المالية للمنشآت المدرجة في قسم مستقل.

أ- محتوى فقرة أمور المراجعة الرئيسية KAM من منظور أصحاب المصالح

نص المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠١ على أن أمور المراجعة الرئيسية يتم اختيارها من بين الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع المسؤولين عن الحوكمة والتي يوضحها معيار المراجعة الدولي (ISA 260) والتي تشمل: التواصل بشأن نطاق وتوقيت عملية المراجعة المخطط لها بما في ذلك المخاطر الجوهرية التي تم تحديدها من قبل مراقب الحسابات، السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والإفصاحات عن البيانات المالية الهامة وغيرها من الأمور ذات العلاقة وبشأن السياسات المحاسبية فأنها تشمل مدى ملائمة السياسات المحاسبية لظرف معين للمنشأة- إختيار سياسة محاسبية جديدة والتغيرات التي تجرى عليها لاحقا.

وبشأن التقديرات المحاسبية فأنها تشمل التغيرات في الظروف التي تزيد الحاجة فيها إلى تقديرات محاسبية جديدة أو تعديل التقديرات المحاسبية القائمة- مدى معقولية الافتراضات الرئيسية التي استندت إليها الإدارة عند اعداد التقديرات المحاسبية القائمة- المؤشرات بشأن احتمال وجود تحيز من قبل الإدارة - ما إذا كانت الأسس التي إختارتها الإدارة لعمل التقديرات المحاسبية تتم وفقا للإطار الفكري المناسب لإعداد التقارير المالية.

وبشأن الإفصاحات عن البيانات المالية فأنها تشمل الإفصاحات في القوائم المالية التي تتسم بالحساسية وتعتمد على التقديرات مثل: الإفصاحات ذات الصلة بتحقق الإيراد والتعويضات والأحداث اللاحقة والأمور العرضية وكذلك ما يتعلق بالثبات والحياد والوضوح الكلي للإفصاحات في القوائم المالية وبشأن القضايا ذات العلاقة فأنها تشمل: التأثير المحتمل للمخاطر الجوهرية وعدم التاكيد مثل الدعاوى القضائية التي لم يتم البت فيها والتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية- العوامل التي تؤثر على القيم المسجلة للأصول والإلتزامات بما فيها تلك الأسس التي يستخدمها الشركة في تحديد العمر الافتراضي للأصول الملموسة وغير الملموسة، التصحيح الأنتقائي للتحريفات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح مع عدم تصحيح تلك التحريفات التي تؤدي إلى تخفيضها، وجدير بالذكر لقد أضافت التعديلات الجديدة قيمة لتقرير المراجع من حيث زيادة عدد فقرات التقرير وتضمنين هذه الفقرات معلومات إضافية مقيدة لمستخدمي القوائم المالية محل المراجعة لعل من أهمها تاك ذات الصلة بالأمور الرئيسية للمراجعة KAM وكذلك تلك المتعلقة بمسئولية المراجع وإبراز أهمية الحوكمة والمسئولة عنها (الإدارة) في تزويد المراجع بالمعلومات اللازمة للمراجع في تنفيذ عملية المراجع وإعادة ترتيب

فقرات التقرير وفقا لأهميتها النسبية إذ نقلت فقرة الرأى وهى الأكثر أهمية من ذيل التقرير قبل التعديل إلى رأس التقرير بعد التعديل وأخيرا إبراز الأساليب التى بنى عليها المراجع رأيه.

ويعتبر تحديد أمور المراجعة الرئيسية المطلوب الإبلاغ عنها فى تقرير المراجع أمرا يتعلق بالحكم المهنى للمراجع وهى عملية مهنية يتم أدائها لإختيار عدد من الأمور التى يتم التواصل بشأنها مع المسئولين عن الحوكمة إستنادا إلى الحكم الشخصى للمراجع حول تلك الأمور. ثم يتم تقييم أهمية الأمر من قبل المراجع فى السياق الذى يتم النظر فيه، كما يمكن النظر فى أهمية هذا الأمر فى سياق عدد من العوامل الكمية والنوعية مثل الحجم النسبى للأمر - طبيعة وتأثير الأمر على مجرى عملية المراجعة أو على مصالح المستخدمين والمستثمرين الحاليين والمحتملين والأطراف الأخرى المستفيدة بتقرير المراجع كما أن هذا ينطوى على تحليل موضوعى للحقائق والظروف بما فى ذلك طبيعة ومدى الإتصال مع المسئولين عن الحوكمة فى الأمور الأكثر صعوبة وتعقيدا.

وقد يضع المراجع تقديرا أوليا فى مرحلة التخطيط حول تلك الأمور التى من المحتمل أن تكون أمور أمراجعة رئيسية، وقد يتم مناقشة ذلك مع المسئولين المكلفين بالحوكمة عند مناقشة النطاق المخطط للمراجعة وتوقيت المراجعة وفقا لمعيار ISA 260.

قد يتأثر عدد أمور المراجعة الرئيسية التى يجب تضمينها فى تقرير المراجع بحجم ودرجة تعقيد نظم الشركة وطبيعة أعمالها وبيئتها ووقائع وظروف تنفيذ عملية المراجعة، وبشكل عام كلما زاد عدد أمور المراجعة الرئيسية كلما قل فائدة الإبلاغ عنها فى تقرير المراجع، حيث أنه عندما يعد المراجع قائمة طويلة من أمور المراجعة الرئيسية فقد يحتاج ذلك إلى إعادة النظر مرة أخرى من المراجع للتأكد مما إذا كانت كل هذه الأمور بالفعل تتفق مع التعريف العلمى لمسائل أو أمور المراجعة الرئيسية أم لا.

ويقتصر تحديد المراجع لأمر المراجعة الرئيسية على تلك الأمور الأكثر أهمية فى مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية حتى عندما يتم عرض القوائم المالية المقارنة، وعلى الرغم من أن الهدف من وراء إبلاغ المراجع بأمر المراجعة الرئيسية هو لمراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، إلا أنه قد يكون من المفيد أن ينظر المراجع فيما إذا كان الأمر يمثل أمر مراجعة رئيسية فى مراجعة القوائم المالية خلال الفترة السابقة ولا يزال أمر مراجعة رئيسى فى مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية أم لا، فعلى سبيل المثال قد ينظر المراجع فيما إذا كانت أى ظروف اقتصادية أو ظروف خاصة بالمنشأة قد أدت إلى تحديد أمر ما كأمر مراجعة رئيسى فى الفترة السابقة ولا يزال موجود ومستمر خلال الفترة الحالية، أو قد يكون من المناسب أيضا أن ينظر المراجع فيما إذا كانت أهمية أمر المراجعة الرئيسية فى الفترة السابقة قد تضاعف ومن غير المتوقع استمراره خلال الفترة الحالية. فعلى سبيل المثال، قد تكون اثار المعاملات غير العادية الهامة فى الفترة السابقة ليست جوهرية فى الفترة الحالية.

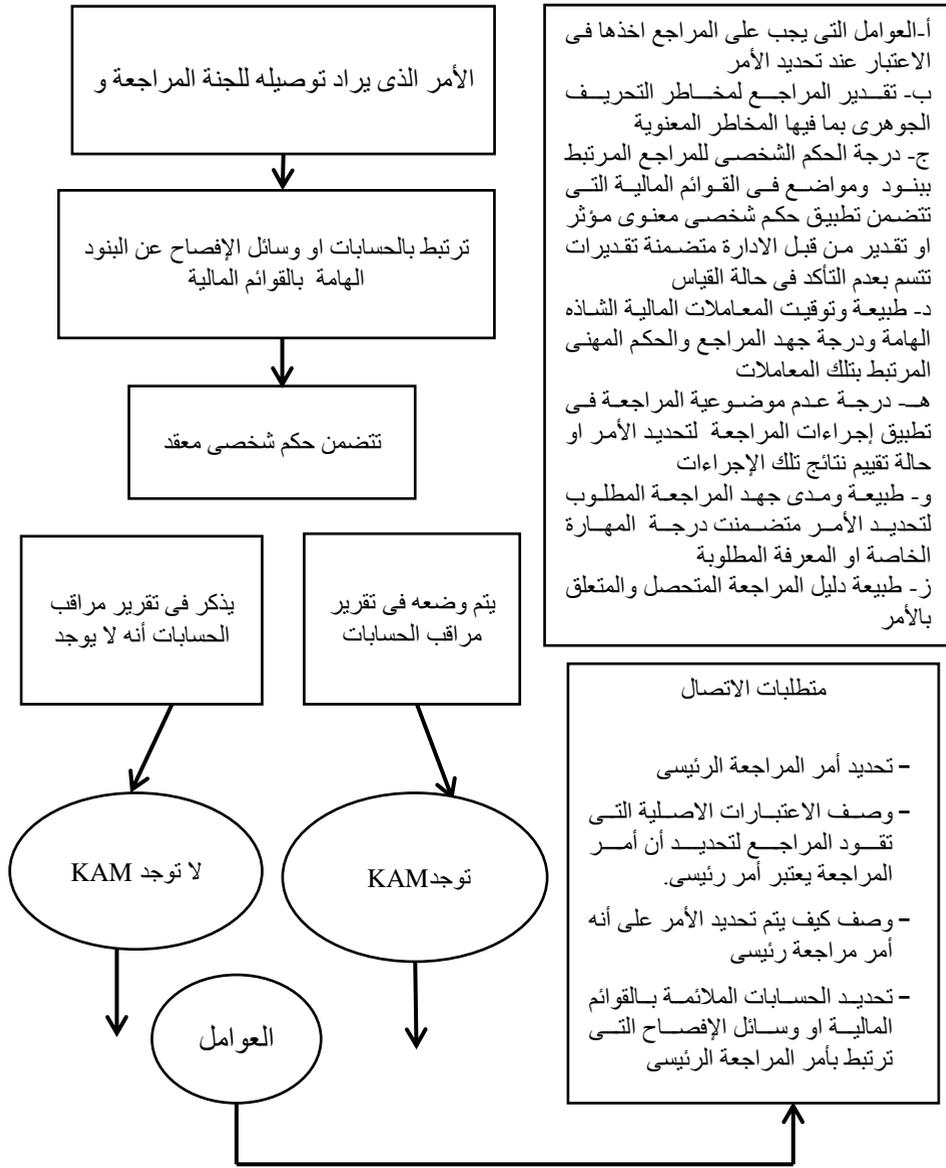
وتعتبر الأمور الأخرى الناشئة خلال الفترة الحالية في مراجعة الحسابات أكثر أهمية نسبياً ولا يجوز إعتبار أمر المراجعة الرئيسي للفترة السابقة في رأى المراجع من بين الأمور الأكثر أهمية في مراجعة الفترة الحالية وفقاً للفقرة رقم ١١ في المعيار الدولي ٧٠١ تعتبر الأمور التي تؤدي إلى تعديل رأى المراجع بطبيعتها هي من أمور المراجعة الرئيسية على الرغم من أن هذه الأمور ليست مطروحة في قسم أمور المراجعة الرئيسية في التقرير وعندما يعبر المراجع عن رأى مقيد أو رأى سلبي فأن مناقشة أى أمر من أمور مراجعة رئيسية أخرى سنظل ذات صلة بتعزيز فهم المستخدمين لتقرير المراجعة، وهذا ينطبق مع الشرط الوارد في الفقرة ٨ من المعيار ٧٠١، ومع ذلك فأن المعيار الدولي ٧٠٥ يحظر على المراجع إبلاغ أمور المراجعة الرئيسي عندما يتمتع المراجع عن ابداء رأيه بشأن القوائم المالية عندما يتم دراسة ما إذا كانت المخاطر المتعلقة بعملية المراجعة مؤثرة وهل هي من أمور المراجعة الرئيسية أم لا؟، ففي هذه الحالات ومن المرجح أن يولى المراجع إهتمام أكبر للمخاطر الهامة التي تم تحديدها في الشركة محل المراجعة بدلاً من تلك التي تم تحديدها لمجرد أنها منصوص عليها في المعايير الدولية للمراجعة على أنها مخاطر كبيرة مؤثرة، ومن أمثلة الأمور الرئيسية للمراجعة تقييم إضمحلال الشهرة حيث يعد تقييم الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة هي أحد الأمور الرئيسية للمراجعة بسبب حجم الرصيد والاجتهادات الهامة التي تمارسها الإدارة، ويتعلق الافتراض الأساسي في التقييم بالتدفقات النقدية المستقبلية للأعمال الأساسية إضافة إلى معدلات الخصم وذلك لإستنتاج صافي القيمة الحالية المرتبطة بها ويتم سنوياً إختبار الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة.

مما سبق يمكن تلخيص أهم الاسس التي يتم بناءا عليها تحديد فقرة أمور المراجعة الرئيسية في عدة نقاط منها أنه يجب على مراقب الحسابات للوصول إلى أمور المراجعة الرئيسية أن يحدد من بين الأمور التي تم التواصل بشأنها مع المسؤولين عن الحوكمة تلك الأمور التي تتطلب عناية خاصة لدى تأدية المراجعة كما يتم تصميم إجراءات إتخاذ القرارات بشأن تحديد أمور المراجعة الرئيسية بحيث يتم إختيار عدد أقلقل من أمور المراجعة التي تم التواصل بشأنها مع المسؤولين عن الحوكمة وذلك إستناداً إلى حكم مراقب الحسابات بشأن الأمور التي تعتبر أكثر جوهرية في مراجعة القوائم المالية في الفترة الحالية.

وعلى الرغم من أن تحديد مراقب الحسابات لأمور المراجعة الرئيسية لايتطلب أن يقوم بتحديث هذه الأمور عن التقارير السابقة الا أنه قد يكون مفيد له أن يقرر ما اذا كانت أمور المراجعة الرئيسية في فترات سابقة لازالت قائمة في الفترة الحالية.

ب- تحديد وتوصيل أمور المراجعة الرئيسية

يوضح الشكل التالى المراحل التي يتم بناءا عليها تحديد أمور المراجعة الرئيسية.



مما سبق يتضح أن تخصيص فقرة مستقلة للأمر الرئيسية للمراجعة بجانب رأى المراجع الفني قد يعطى أهمية لتلك المعلومات ويعتبر اعتراف ضمنى لقيمة تلك الأمور من جانب مستخدمين ومستفيدين معينين. يعتبر ترتيب عرض أمور بعينها في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة مسالة حكم مهني، فعلى سبيل المثال يمكن ترتيب تلك المعلومات من حيث الأهمية النسبية إستنادا إلى حكم المراجع أو بطريقة ما تتوافق مع الطريقة التي يتم من خلالها الإفصاح عن تلك الأمور في القوائم المالية، ويمكن

أيضا أن تكون طريقة الترتيب وفقا لوثائق المراجعة المعدة من خلال عملية المراجعة وهي طريقة قد تكون مفيدة للمراجع عند صياغة ووصف أمر رئيسي معين للمراجعة، فعلى سبيل المثال تعتبر الإتصالات المكتوبة أو قيام المراجع بتوثيق الإتصالات الشفوية مع المسؤولين عن الحوكمة، وكذلك الوثائق الأخرى للمراجعة أساسا مفيدا لإبلاغ المراجع في تقريره عن الأمور الرئيسية للمراجعة وذلك لأن وثائق المراجعة تهدف إلى التعامل مع الأمور الهامة التي تنشأ أثناء المراجعة وتعمل كسجل لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المنفذة ونتائج تلك الإجراءات وأدلة المراجعة التي تم الحصول عليها وقد تساعد تلك الوثائق للمراجع في وصف الأمور الرئيسية للمراجعة.

وفيما يلي أهم محتويات تقرير مراقب الحسابات وفقا للتعديلات المقترحة في المعيار الدولي رقم (٧٠١)

عدد الفقرات (٧) كما يلي:

- الرأي.
- أساس الرأي.
- أمور المراجعة الرئيسية (KAM).
- معلومات أخرى.
- مسئولية الإدارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية.
- مسئولية مراقب الحسابات حول مراجعة القوائم المالية.
- متطلبات تشريعية وقانونية.

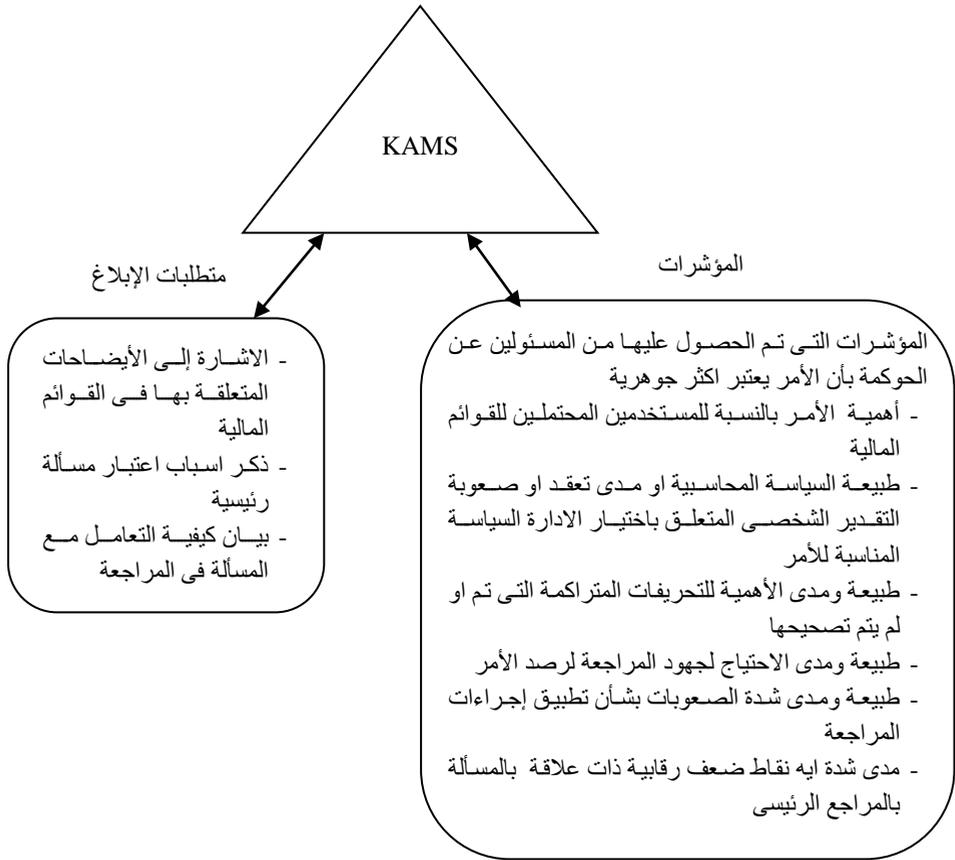
يلاحظ مايلي:

تم تغيير ترتيب الفقرات وزيادتها إلى ٧ فقرات حيث بدأ التقرير بفقرة الرأي التي كانت وفقا لمعيار ٧٠٠ الفقرة رقم ٤ وتم اضافة فقرة اساس الراى والتي تتضمن حصول المراجع على بيانات مراجعة ثبوتية كافية مناسبة لتوفر اساس لابداء رأيه حول عملية المراجعة.

اضافة فقرة أمور المراجعة الرئيسية وهي الأمور التي وفقا لحكم المراجع المهني لها الإهتمام الأكبر في مراجعته للقوائم المالية للسنة المالية.

فقرة المعلومات الأخرى تتضمن المعلومات في التقرير السنوى لكن لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها.

كما يستخلص الباحث المؤشرات التي يستند اليها مراقب الحسابات في تحديد أمور المراجعة الرئيسية والإبلاغ في فقرة مستقلة في تقريره وفقا للشكل الاتي:



مما سبق يتضح أن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي يعتبرها مراقب الحسابات ذو أهمية مرتفعة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية وأن هذه الأمور يتم تناولها في سياق عملية المراجعة ولا يبدى رأياً منفصلاً عنها ولكن يتضمن التقرير وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وأسباب اعتباره أمر من أمور المراجعة الرئيسية.

٧-١-٢ تحليل العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية وقرار الإستثمار بأسهم الشركات واشتقاق فروض البحث

نظراً لحدثة التعديلات الخاصة بتقرير مراجع الحسابات التي نص عليها معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١ والتي بدأ سريانها فقط منذ بداية العام ٢٠١٧ فإن الدراسات المحلية وكذلك العربية ذات الصلة المباشرة بتلك التعديلات قليلة على حد علم الباحث وذلك فيما عدا تلك التي حدثت في العراق (مطر ٢٠١٧) والأخرى في مصر (٢٠١٧).

في هذا الجزء من البحث يتعرض الباحث الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة اثار الإبلاغ عن KAM في تقرير المراجع على قرار الإستثمار بأسهم الشركات وفي هذا السياق فأن دراسة (عبد النبي، ٢٠١٧) بعنوان أثر المحتوى لفقرة أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار في الاسهم استهدفت اختبار أثر المحتوى المعلوماتي لفقرة أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراجع الحسابات المعدل على تطبيق فجوتى البيانات والاتصال ومن ثم على قرار الإستثمار بالاسهم في البيئة المصرية وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:

وجود اتفاق عام بين الإصدارات المهنية والدراسات السابقة بخصوص مفهوم أمور المراجعة الرئيسية ووجود اتفاق في الآراء بخصوص فاعلية البيانات الاضافية بفقرة أمور المراجعة الرئيسية في تطبيق فجوة البيانات والاتصال وأن العلاقة بين المحتوى المعلوماتي لفقرة أمور المراجعة الرئيسية بتقرير مراجع الحسابات الحديث وقرار الإستثمار باسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لا تتأثر معنويا بمدى خبرة المستثمر. اما دراسة (Anna & Emelie, 2016) والهدف هو فهم التعديلات في تقرير المراجع والتي تم اعتمادها على المستوى الدولي ومستوى الاتحاد الاوروي وتحليل تأثيرها على جودة الاتصال بين المراجعين السويديين ومستخدمي التقرير، وتكشف دراسة المستندات إلى أن المستخدمين لتقرير المراجع هم المستثمرين المؤسسيين والمحللين الماليين. وتم ارسال الاستبيان إلى أصحاب المصلحة الرئيسية وإلى المراجعين المعتمدين وجميعهم موجودين في السوق وكأنت اجابتهم متعلقة بتعديل تقرير المراجع جزءا من الاساس التجريبي ويتمثل السبب في تعديل المراجع هو أن المحللين الماليين والمستثمرين من المؤسسات طالبوا بها بعد الازمة المالية، والهدف الرئيسي على المستوى الدولي هو تحسين جودة الاتصال بين المستخدمين والمراجعين من خلال تقليل فجوة المعلومات من خلال تقرير مراجع اكثر شفافية كما تعرضت دراسة (Vassiliadis, 2016) إلى اختبار ما اذا كانت فجوة الاتصال قد أنخفضت بعد تنفيذ التعديلات الجديدة لتقرير المراجع وفقا للمعيار ٧٠١، واذا كانت هناك بعض التغييرات في تمثيل المعلومات، فيمكن تقليص الفجوة إلى ابعد من ذلك، بعد إجراء تحليل تجريبي داخل جامعة ايراسموس. وكأنت نتائج هذه الدراسة التي اجريت في هولندا إلى أن تقرير المراجعة الجديد يزيد من ملائمة ودقة المعلومات ومستوى رضا المساهمين بشكل عام بالاضافة إلى ذلك، فأن التقرير ساعد المستخدمين اكثر مما يشير إلى مزيد من الأنخفاض في فجوة الاتصال.

وفي دراسة (Bana & Berivan, 2016) التي هدفت إلى خلق فهم لكيفية تفسير المراجع لتطبيق KAM في تقرير المراجعة الجديد. ويتم ذلك من خلال معالجة العوامل التي قد تؤثر على ذلك من خلال معالجة العوامل التي قد تؤثر على كيفية تصميم تقرير مراجع الحسابات وفقا لمتطلبات (IAASB) وتطور هذه الدراسة نظرة جديدة إلى بعض الصعوبات العملية التي يواجهها مراجعوا

الحسابات والتي ينغلى اخذها فى الإعتبار عند استخلاص إستنتاجات بشأن اثار KAM فلى تقرير المراجعة الجديد وتسأهم هذه الدراسة فى فهم كيفية تفسير المراجعين وتطبيقه فى KAM حيث قام الباحث بعمل استبانة وكأن مجتمع العينة مراجعوا الحسابات واطهرت النتائج أن تقرير مراجع الحسابات وفقا لمعيار المراجعة والتوكيد الدولى رقم ٧٠١ قد تم تطويره نحو الافضل، لأن المعلومات يتم الإفصاح عنها بطريقة اوضح من ذى قبل ومن شأن ذلك أن يساعد مستخدمى المعلومات على فهم افضل للتقرير المالى من ذى قبل، مما يوفر صورة اوضح عن المركز المالى للشركة.

وهدفت دراسة (KiPP; Peter, 2017) إلى اختبار مدى تأثير ثقة المستثمرين غير المحترفين بالبيانات المالية وتقرير المراجع بالتفاصيل المحددة للشركة للإفصاح عن مسألة أمور المراجعة الحرجة (KAM) فى تقرير المراجع. وكانت أهم نتائج هذه الدراسة التى حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية أن المزيد من التفاصيل فى وصف KAM يؤدي إلى زيادة الثقة فى دقة وموثوقية البيانات المالية من الوصف العام والمحدود ل KAM مما كأن عليه سابقا، وتوصل الباحث أيضا إلى أن المزيد من التفاصيل فى وصف إجراءات المراجعة ذات الصلة التى تعمل على معالجة KAM تزيد من فهم البيانات المالية للمستثمرين غير المهنيين لجودة المراجعة.

أوصى هذا الباحث بزيادة التفاصيل فى وصف أمور المراجعة الحرجة KAM لما يضيفه من قيمة إعلامية على تقرير مراجع الحسابات ويزيد من موثوقية القوائم المالية بالنسبة للمستثمرين غير المحترفين فكان الهدف من دراسة (Rund, Flemming, 2017) تقديم فكرة عن تنفيذ مسائل المراجعة الرئيسية فى النرويج، وتحليل كيفية مسأمة ذلك فى تحسين قيمة البيانات المالية لمستخدموا هذه البيانات المالية وكانت مشكلة الدراسة بيان كيفية اسهام مسائل المراجعة الرئيسية فى زيادة قيمة البيانات المالية لمستخدمى هذه البيانات وكانت نتائج هذه الدراسة ببيان دور المستجيبين الايجابيين فى قيمة التواصل المعزز والمزيد من دعم المعلومات المحاسبية وزيادة مسأمة التوضيح للاعلام الحمراء وأن المراجعين إلى درجة اعلى يمكنهم شرح ما ينطوى عليه التعديل وحدد المستجيبون السلبيون ببعض حالات وجهات النظر المتضاربة فهى تسلط الضوء على تقرير مراجعة اكثر تعقيدا مما يجعل قراءة البيانات المالية اصعب كما أنهم يخشون من أن تصبح الاوصاف موجبة اكثر واكثر وبالتالي ستفقد قيمتها واخيرا يؤكد الباحث على النتائج المترتبة على زيادة المعلومات المستقاه من مراجعى الحسابات - اى توسيع نطاق بعرض المراجع للمسئولية دراسة (Christensen et al, 2018) من بين اول من اثبت أن الإبلاغ عن KAM لديها القدرة على التأثير على قرارات مستخدمى القوائم المالية. لقد اجروا تجربة بين خريجي كلية ادارة الاعمال فى الولايات المنحدرة يمثلون مستثمرين غير محترفين ووجدوا أن المستثمرين الذين تلقوا فقرة شبيهة ب KAM فيما يتعلق بعدم اليقين فى تقديرات

الإدارة كانوا أكثر رغبة في التوقف عن الإستثمار في الشركة مقارنة بالمستثمرين الذين تلقوا مراجعة نمطية أو المستثمرين الذين تلقوا المعلومات في المرفقات المتممة دراسة (Kohler et al., 2014) أجرى أيضا تجربة لفحص القيمة الاعلامية لتقرير المراجع المطور بين المستثمرين المحترفين وغير المحترفين لعينة تتكون من المستخدمين الالمان. وجدوا أن تقييمات خبراء الإستثمار للوضع الاقتصادي للشركة تأثر بالتغيرات في إفصاحات KAM. ومع ذلك يبدو أن إفصاحات KAM ليس لها قيمة اعلامية على المستثمرين غير المحترفين حيث قد يكون لديهم صعوبات في معالجة المعلومات الجديدة التي كشف عنها KAM اما دراسة Quick; Boolaky, 2016 فهي دراسة الأمنية أيضا ركزت على مجموعة مستخدمين أخرى للقوائم المالية وهي مجموعة مديري البنوك وقد فحصت تأثير الإفصاح عن KAM على تصورات مديري البنوك بشأ، اعادة التوزيع المالي وقرارات الموافقة على الائتمان لكنهم لم يجدوا أي تأثير للإبلاغ عن KAM- دراسة Carrer and Trinkle, 2018 تناولت تأثير إفصاح KAM على تصورات المستثمرين غير المهنيين عن امكانية فهم تقرير المراجعة واحكام التقييم الخاصة بهم، وتقييماتهم لمصادقية الادارة، تشير النتائج إلى أن إفصاحات KAM تؤدي إلى تقرير اقل قابلية للتأثير ولم ينتج عنه تغييرات في احكام تقييم المستثمرين (سواء بشكل مباشر او من خلال تأثيره على امكانية الفهم) ومع ذلك فقد وجدوا تأثير سلبي لإفصاحات KAM على تصورات المستثمرين لمصادقية الادارة عندما تتوافق الارباح مع توقعات المحللين- دراسة Sirois et al., 2018، تقدم نتائج مثيرة للإهتمام حول كيفية تأثير استراتيجيات معلومات المستخدمين بإفصاحات KAM. فقد طلب الباحثون من طلاب المحاسبة الخريجين في كندا تولى دور مدير ائتمان في احد البنوك ودرسوا تأثير KAM على لفت نظر المستخدمين إلى معلومات القوائم المالية باستخدام تقنية مبتكرة لتتبع العين وقد وجد الباحثون أن KAMS لها تأثير في توجيه الانتباه إلى المعلومات الهامة في القوائم المالية علاوة على ذلك فأن وجود KAM يؤدي إلى تخفيض مستوى الإهتمام لاجزاء من القوائم المالية لا تعطيها KAM، مما يشير إلى أن KAMS لديها القدرة على مساعدة المستثمرين على التنقل بشكل فعال من خلال التقرير المالي وتركيز إهتمامهم على أمور معينة دراسة (Bedard et. al (2018) اهتمت بدراسة اثار مبررات التقييم في البيئة الفرنسية JOAS وهي مثل KAM منذ عام ٢٠٠٣ فقد طلب من مراجعي الحسابات في فرنسا الكشف عن البنود الهامة لفهم التقرير المالي، JOAS نظرا لأن هذه الإفصاحات تتضمن ملخص لتقييم المراجع والإجراءات المنجزة والإستنتاج فأن نتائج البحث كانت قابلة للمقارنة مع إفصاحات KAM وبالتالي فهي ذات صلة بهدف البحث الحالي. ولم تلاحظ تلك الدراسة رد فعل كبير للسوق تجاه الإبلاغ عن اول مبررات للتقييم JOAS ولكن الملاحظة اللاحقة ل JOAS كانت ارتباطها بشكل كبير بحجم التداول غير الطبيعي.

وفحصت دراسة (Lennox et al., 2019) نموذج اعداد التقارير المطور في المملكة المتحدة وباستخدام اختبارات النافذة القصيرة والنافذة الطويلة ، يبحث المؤلفون في ردود فعل السوق بعد الإبلاغ عن المخاطر في تقرير المراجع لتقييم ما اذا كان المستثمرون ينظرون إلى الإفصاحات الجديدة على أنها ذات محتوى معلوماتي. تشير نتائجهم إلى أن الإفصاحات الجديدة كأنت موثوقة، لكنها تفتقر إلى محتوى معلوماتي تزايدى لأن المستخدمين قد تم ابلاغهم بالفعل عن غالبية المعلومات قبل الإبلاغ عن هذه المخاطر في تقرير المراجع واهتمت دراسة (Gutierrez et al., 2018) بفحص اثار المعلومات الاضافية الواردة في تقرير المراجع على رد فعل المستثمر، أتعاب المراجعة، جودة المراجعة فقد توصلت الدراسة أنه لا يوجد دليلا واضح على رد فعل تدريجي للسوق وتتوافق نتائج تلك الدراسة فيما يتعلق برد الفعل السوقي (المقاس بعوائد غير طبيعية وحجم التداول العادي) مع نتائج (Lennox et al., 2019) الذى توصل إلى أن الإبلاغ عن KAM لا يؤثر على سلوك المستثمر في السوق جاءت دراسة- (AL Mulla and Bradbury, 2019) على النقيض من الدراسات السابقة المذكورة اعلاه بأن KAMS ترتبط بعدم اليقين المرتبط بالمعلومات ، وبصورة مثيرة للإهتمام عند فحص السنة الاولى من إفصاحات KAM في نيوزيلندا، لاحظوا أن المستثمرين قدروا بالفعل المخاطر في العام الذى تم فيه تنفيذ إفصاحات KAM بشكل عام توفر الدراسات المذكورة اعلاه نتائج مختلفة فيما يتعلق بسلوك المستثمرين ورد فعل السوق استجابة ل KAMS فتشير بعض الدراسات إلى وجود تأثير على المستثمرين مما يدل على أنهم يكونوا اقل ميلا للاستثمار في الشركة وأنهم يركزون إهتمامهم على اجزاء معينة من القوائم المالية في ظل وجود إبلاغ عن KAM.

ومع ذلك لا تؤكد النتائج التجريبية الأخرى هذه التأثيرات، والأهم من ذلك، أنها لم تتمكن من العثور على أدلة تدعم رد فعل السوق لإفصاحات KAM، فى ضوء هذه النتائج المختلفة، اصبح من الضروري إجراء مزيد من البحث لاستكشاف النتائج المرتبطة بالإفصاح عن KAM.

مما سبق يتوصل الباحث إلى اتفاق العديد من الدراسات على منفعة معلومات تقرير مراقب الحسابات وملائنتها فى حالات منح الانتمأن. كما يخلص الباحث مما سبق أيضا إلى أن هناك ندرة فى الدراسات التى اختبرت العلاقة بين فقرة أمور المراجعة الرئيسية وقرار الإستثمار بأسهم الشركات نظرا لحدائة اضافة فقرة أمور المراجعة الرئيسية بتقرير مراقب الحسابات وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الدراسات القليلة تؤيد أن المعلومات عن أمور المراجعة الرئيسية تكون ذات أهمية عالية للمستثمرين، وهو ما يقودنا إلى اشتقاق فروض البحث على النحو التالى:

H1: يؤثر إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية KAM على قرار الإستثمار باسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد اكدت العديد من الدراسات السابقة (Kaustia and Knupfer,2008; Da Costa et,al.; 2013; Bradbury et al., 2014; Satti et al.; 2013, Obamuya, 2013) على أن خبرة أصحاب المصالح وتأهيلهم العلمي وكذلك خبرة مراقب الحسابات وحجم مكتبه قد يؤثر على قرارات المستثمرين لذلك من المتوقع أن يكون لخبرة مراقب الحسابات وحجم مكتبه تأثير على قرارات الاستثمار بأسهم الشركات بالبورصة المصرية وهو ما يقودنا إلى اشتقاق الفرض الثاني وفرعياته كما يلي:

H2: يختلف تأثير إفصاح مراقب الحسابات في تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتبه ومستوى خبرته.

ويتفرع منه فرضين فرعيين:

H2a: يختلف تأثير إفصاح مراقب الحسابات في تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم مكتبه.

H2b: يختلف تأثير إفصاح مراقب الحسابات في تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية على قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى خبرته.

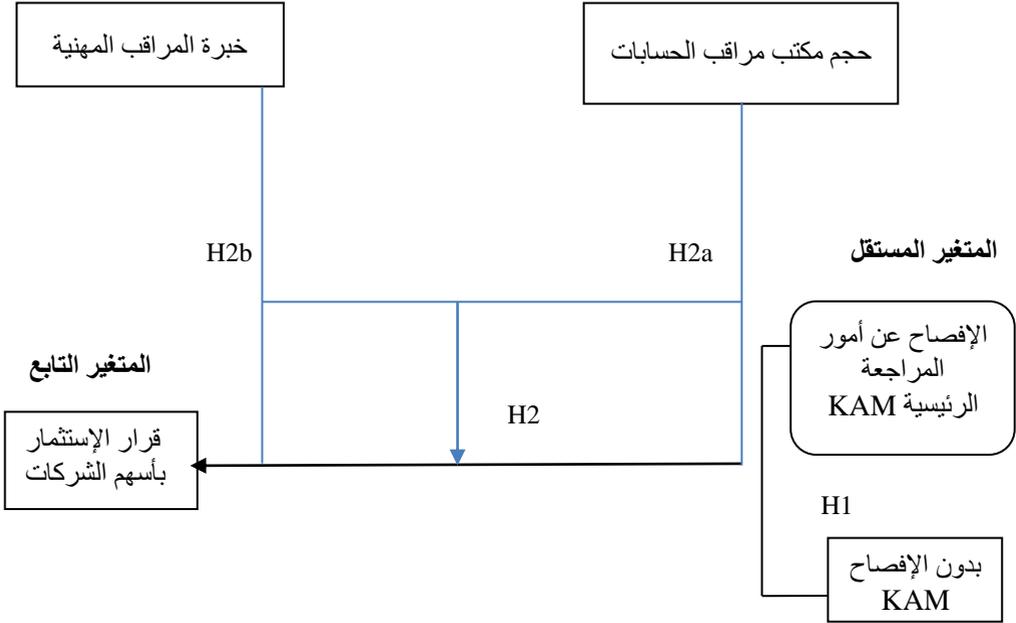
٧-٢ نموذج ومنهجية البحث

يعرض الباحث في هذه الجزئية إلى نموذج البحث ومنهجيته كما يلي:

٧-٢-١ نموذج البحث

بناء على فرضى البحث وفرعياتها ، يمكن اشتقاق نموذج البحث على النحو التالي:

المتغيرات المعدلة



٧-٢-٢ منهجية البحث

يتناول الباحث في هذه الجزئية منهجية البحث لاختبار فروضه، وذلك من خلال تناول كل من أهداف الدراسة التجريبية، مجتمع وعينة الدراسة، قياس وتوصيف متغيرات الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة ونتائج اختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

٧-٢-٢-١ أهداف الدراسة التجريبية

تستهدف الدراسة التجريبية اختبار فروض البحث من خلال ايجاد دليل عملي في بيئة الممارسة المهنية المصرية على وجود علاقة تأثيرية بين الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسية وقرارات لاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية يى بالإضافة إلى اختبار تأثير الخصائص الديموجرافية لمراقب الحسابات (حجم مكتبه وخبرته المهنية) على نفس قرارات الإستثمار بالاسهم.

٧-٢-٢-٢-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المستثمرين بالاسهم والمحللين الماليين بشركات السمسرة فى مصر، باعتبارهم أهم ذوى المصالح. ولذلك تم اخذ عينة أنتقائية تحكمية بلغت ١٠٠ مفردة ومن ثم تم إجراء التجربة عليهم ويوضح الجدول التالى عدد الحالات التجريبية الموزعة على عينة الدراسة بالإضافة إلى عدد ونسبة الردود وكذلك عدد ونسبة الردود السليمة

بيان	عدد الحالات الموزعة	عدد الحالات التجريبية المستلمة	نسبة ردود الحالات المستلمة إلى الموزعة	عدد الردود الصادقة	نسبة الردود الصادقة إلى الردود المستلمة
عينة المستثمرين بالاسهم	١٠٠	٨٠	%٨٠	٦٤	%٨٠

٧-٢-٢-٣ ادوات وإجراءات الدراسة

بالنسبة لادوات الدراسة التجريبية، فهى تتضمن كل من المقاييلات الشخصية، الحالات التجريبية المبنية على القوائم المالية الفعلية لاحدى الشركات وتقرير مراقب الحسابات النمطى المختصر فى صورته التقليدية، وتقريره وفقا لمتطلبات المعيار الدولى رقم ٧٠١ والذي يشمل فقرة أمور المراجعة الرئيسية وسيتم تقديم الحالة الافتراضية للعينة مرة مرفق معها تقرير مراقب الحسابات التقليدى، ومرة مرفقا به تقرير المراجعة الجديد الذى يتضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسية ثم يتم قياس استجابات متخذى القرارات فى الحالتين واعطاء مفردات العينة البيانات الخاصة بسعر اقفال السهم فى اخر سنة ٢٠١٨، ٢٠١٩ طلب من مفردات العينة أن تتنبأ بسعر الههم وما اذا كان سيزيد، أو يقل، او يثبت عند اخر سعر. فقد تم قياس وتوصيف متغيرات الدراسة كما يلى:

أ- المتغير المستقل: إفصاح مراقب الحسابات فى تقريره عن أمور المراجعة الرئيسية ويتم قياسه من خلال امداد المستثمرين والمحللين الماليين بشركات السمسرة بتقرير مراقب الحسابات يتضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسية وفقا لمعيار المراجعة الدولى رقم ٧٠١ قياسا على (Dennis, 2010; Guiral & Barbadillo, 2011, Chen et al.,2016)

ب- المتغير التابع قرار الإستثمار بالاسهم: ويتم قياسه من خلال ردود المستثمرين على الموافقة او عدم الموافقة على الإستثمار بالاسهم قياسا على (Chen et al.,2016)

ج- المتغيرات المعدلة:

١- حجم مكتب مراقب الحسابات: وهل هو من المكاتب الكبيرة الشريكة من 4 big فى السوق المصرى فاذا كان من المكاتب الكبيرة فى مصر يأخذ القيمة (١) اما اذا كان غير ذلك يأخذ القيمة صفر قياسا على (Schneider, 2009)

٢- مستوى خبرة مراقب الحسابات: ويقاس بعدد سنوات مزاوله المهنة فاذا كانت ١٥ سنة فاكثر يصنف على أنه منذوى الخبرة ويأخذ القيمة ١ اما اذا كانت اقل من ذلك يعتبر اقل خبرة ويأخذ القيمة صفر قياسا على (Schneider, 2009)

٧-٢-٢-٤ التصميم التجريبي والمعالجات والمقارنات

لاختبار فروض البحث تم إجراء التصميم التجريبي (2x2x2) وذلك على النحو التالى:

مستوى خبرته		حجم مكتب مراقب الحسابات		المتغيرات المعدلة بدائل التقرير
قليل الخبرة	ذو خبرة	صغير	كبير	
(٤) التنبؤ بسعر السهم	(٣) التنبؤ بسعر السهم	(٢) التنبؤ بسعر السهم	(١) التنبؤ بسعر السهم	تقرير مراقب الحسابات الحالى
(٨) التنبؤ بسعر السهم	(٧) التنبؤ بسعر السهم	(٦) التنبؤ بسعر السهم	(٥) التنبؤ بسعر السهم	تقرير مراقب الحسابات متضمنا فقرة KAM

يتضح مما سبق أن هناك ثمانى معالجات كما يلي:

معالجة (١) قوائم مالية مع تقرير مراقب حسابات حالى بدون فقرة أمور مراجعة رئيسية مقدم لمستثمر / يتوقع سعر السهم وصادر من مكتب مراجعة كبرى.

معالجة (٢) قوائم مالية مع تقرير مراقب حسابات حالى بدون فقرة أمور مراجعة رئيسية مقدم لمستثمر / يتوقع سعر السهم وصادر من مكتب مراجعة صغير .

معالجة (٣) قوائم مالية مع تقرير مراقب حسابات حالى بدون فقرة أمور مراجعة رئيسية مقدم لمستثمر/ يتوقع سعر السهم وصادر من مكتب ذو خبرة.

معالجة (٤) قوائم مالية مع تقرير مراقب حسابات حالى بدون فقرة أمور مراجعة رئيسية مقدم لمستثمر/ يتوقع سعر السهم وصادر من مكتب قليل الخبرة.

معالجة (٥) قوائم مالية مع تقرير مراقب حسابات متضمنا فقرة أمور مراجعة رئيسية مقدم لمستثمر/ يتوقع سعر السهم وصادر من مكتب مراجعة كبير

معالجة (٦) قوائم مالية مع تقرير مراقب حسابات متضمنا فقرة أمور مراجعة رئيسية مقدم لمستثمر/
يتوقع سعر السهم ومن مكتب مراجعة صغير

معالجة (٧) قوائم مالية مع تقرير مراقب حسابات متضمنا فقرة أمور مراجعة رئيسية مقدم لمستثمر/
يتوقع سعر السهم ومن مكتب ذو خبرة

معالجة (٨) قوائم مالية مع تقرير مراقب حسابات متضمنا فقرة أمور مراجعة رئيسية مقدم لمستثمر/
يتوقع سعر السهم ومن مكتب قليل الخبرة

ولاختبار فروض البحث تم إجراء المقارنات الآتية:

المقارنة الأولى بين المعالجات: $\{ (١+٢+٣+٤) \times (٥+٦+٧+٨) \}$ وذلك لاختبار أثر الإفصاح
عن فقرة أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار باسهم
الشركات ومن ثم اختبار الفرض الأول (H1)

المقارنة الثانية بين المعالجات: $\{ (١+٣) \times (٥+٨) \} \times \{ (٢+٤) \times (٦+٨) \}$ وذلك لاختبار أثر
حجم وخبرة مكتب المراجع على قرار الإستثمار باسهم الشركات ومن ثم اختبار الفرض
الثاني H2

المقارنة الثالثة بين المعالجات: $\{ (١) \times (٥) \} + \{ (٢) \times (٦) \}$ لاختبار أثر حجم مكتب
المراجعة على قرار الإستثمار باسهم الشركات ومن ثم اختبار الفرض (H2a)

المقارنة الرابعة بين المعالجات: $\{ (٣) \times (٧) \} \times \{ (٤) \times (٨) \}$ لاختبار أثر خبرة مكتب المراجعة
على قرار الإستثمار باسهم الشركات

٧-٢-٥ تحليل النتائج واختبار الفروض: (التحليل الاساسي)

استخدم الباحث اختبار كرونباخ الفا لقياس الصدق والثبات، حيث يتضح من هذا الاختبار مدى
ثبات وصدق اجابات مفردات العينة. ويأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين صفر وواحد، وكلما زادت
القيمة كلما زادت درجة الثبات. ويعتبر المعامل 0.7 أو أعلى مستوى مقبول في معظم البحوث
الاجتماعية. ويتضح من نتائج الاختبار للعينة محل للدراسة أن معامل الفا قيمته (0.711) في حالة
الإفصاح عن القوائم المالية مع تقرير المراجعة التقليدي المطبق حاليا في مصر. كما بلغت قيمته
0.673 في حالة الإفصاح عن القوائم المالية مصحوبة بتقرير المراجعة الذي يتضمن فقرة أمور
المراجعة الرئيسية وفقا لمعيار المراجعة الدولي، وهو ما يعنى مصداقية بيانات الاسئلة المرافقة للحالات
التجريبية حيث أن قيمته تجاوزت 0.6.

جدول ١ : Reliability statistics**First case**

Cronbach Alpha	N of items
0.711	7

Reliability statistics**Second case**

Cronbach Alpha	N of items
0.673	7

أ- اختبار الاعتدالية

ولتحديد نوع توزيع المجتمع، الذي تم سحب عينة الدراسة منه، وذلك من أجل تحديد ما إذا كان سيتم استخدام الاختبارات المعلمية Parametric tests او الاختبارات اللامعلمية Non Parametric tests تم إجراء اختبار كلوموجروف-سيمرنوف Kolomgrov-Smirrnov لمعرفة ما اذا كان هذا التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي ام لا. وتم صياغة الفرض الاحصائي لهذا الاختبار على النحو التالي:

- فرض العدم H0: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع له توزيع معتدل.
- فرض البديل H1: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع ليس له توزيع معتدل.

وقد اظهرت النتائج الخاصة بالتحليل كما هو موضح فى الجدول رقم (٢) أن مستوى المعنوية لجميع حالات الدراسة اقل من (0.05) مما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل اى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي تم استخدام احد الاساليب اللامعلمية (Non-Parameric) وهو اختبار Wilcoxon لاختبار فروض البحث نظرا لوجود عينتين غير مستقلتين.

الجدول ٢: اختبار الاعتدالية

	Kolmogrov- Smirnov			Shapiro- Wilk		
	statistic	df	Sig	statistic	df	sig
Case 1	.424	64	.000	.164	64	.000
Case 2	.110	64	.000	.768	64	.003
Case 3	.116	64	.000	.638	64	.002
Case4	.116	64	.001	.701	64	.000
Case5	.141	64	.003	.737	64	.000
Case 6	.142	64	.002	.826	64	.061

ب- نتائج اختبار فروض الدراسة

تم تحليل نتائج الدراسة التجريبية لاختبار الفرض الاول للبحث والمتعلق بتأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالاسهم بالشركات وكذلك الفرض الثانى والمتعلقة بتأثير كل من حجم مكتب المراجع وخبرته المهنية على قرار الإستثمار بأسهم الشركات والتأثير المشترك لهما على العلاقة الرئيسية محل البحث وذلك على النحو التالى:

ب-١ نتيجة اختبار الفرض الاول (H1)

استهدف الفرض (H1) اختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بأسهم الشركات واستخدم الباحث اختبار Ranks Test Wilcoxon Signed لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطى عينتين غير مستقلتين، وتم صياغة فرض العدم والفرض البديل على النحو التالى:

H0: ويعنى عدم وجود تأثير لإفصاح مراقب الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقريره على قرار الإستثمار بالاسهم (أى أن متوسط الردود لا يختلف فى حالة القوائم المالية مصحوبة بتقرير مراقب الحسابات بوضعه الحالى عن نفس المتوسط فى حالة القوائم المالية المصحوبة بتقرير مراقب الحسابات الذى يتضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسية)

H1: ويعنى الفرض البديل وجود تأثير لإفصاح مراقب الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقريره على قرار الإستثمار بالاسهم.

ويتم صياغة هذين الفرضين احصائيا على النحو التالى:

$$H_0: M_1 = M_2$$

$$H_1: M_1 \neq M_2$$

ويتم حساب قيمة P value فإذا كانت اقل من أو تساوى ٥% ووفقا لنتائج الاختبار الموضحة فى الجدول رقم (٣) يتم رفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والعكس اذا كانت قيمة (p value) اكبر من ٥% ولأن قيمة (P -value) تساوى (٠.041) ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج اختبار الفرض الاول للبحث باستخدام Wilcoxon Signed Ranks Test على المقارنة الاولى وذلك باستخدام الرود على الاسئلة الخاصة بذلك الفرض

الجدول ٣: نتائج إختبار الفرض الأول للبحث

اسم الاختبار	P -Value
Wilcoxon Signed Ranks Test (Z)	-1.998
Asymp. Sig.(2-tailed)	.041

وقد جاءت نتيجة هذا الاختبار (المقارنة الاولى) لتدعم وجود مردود وتأثير للإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار فى اسهم الشركات. حيث كانت قيمة P value قريبة من الصفر وهذا يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وتعتبر هذه النتيجة مطابقة لما توصلت اليه دراسة (Trpeska et al., 2017) والتي توصلت إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية لها أهمية مرتفعة للمستثمرين.

ب-٢ نتيجة اختبار الفرض الثانى H2a

١- H2a اختبار ما اذا كان حجم مكتب مراقب الحسابات يؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرار الإستثمار بالاسهم واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطى عينتين غير مستقلتين، تم صياغة فرضى العدم والبديل على النحو التالى:

H0: لا يختلف تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالاسهم بالشركات باختلاف حجم مكتب مراقب الحسابات.

H1: يختلف تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالاسهم بالشركات باختلاف حجم مكتب مراقب الحسابات.

وتم صياغة هذين الفرضين احصائيا على النحو التالى:

$$H0: M1 = M2$$

$$H1: M1 \neq M2$$

ويتم حساب قيمة P value فإذا كانت اقل من ٥% نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض الفرعى الاول باستخدام اختبار Wollcoxon ويتضح من الجدول (4) أن قيمة (P-value) تساوى (0.430) وهى اكبر من ٥% مما يعنى قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل (H1a) اى عدم وجود تأثير معنوى لحجم مكتب المراجع على علاقة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرار الإستثمار بالاسهم ويعتقد الباحث أن سبب عدم وجود تأثير لمكتب المراجعة على المستثمر يرجع إلى عدم تفعيل فقرة أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات فى مصر حتى الآن.

جدول ٤: نتيجة اختبار الفرض H2a

اسم الاختبار	P - Value
Wilcoxon Signed Ranks Test (Z)	-0.477
Asymp. Sig.(2-tailed)	0.430

ب-٣ نتائج اختبار الفرض الفرعى (H2b)

استهدف الفرض (H2b) اختبار ما اذا كان مستوى خبرة المراجع يؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرار الإستثمار بالاسهم بالشركات المقيدة بالبورصة واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon signed ranks test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطى عينتين غير مستقلتين وتم صياغة فرضى العدم والبديل على النحو التالى:

H0: لا يختلف تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالاسهم بالشركات باختلاف مستوى خبرة مراجع الحسابات.

H1: يختلف تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالاسهم بالشركات باختلاف مستوى خبرة مراجع الحسابات.

$$H0:M1=M2$$

$$H1:M1\neq M2$$

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة (P value) تساوى (0.474) وهى اكبر من ٥% مما يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل ويرى الباحث أن تلك النتيجة قد ترجع إلى عدم ممارسة المراجعين فى مصر تبنى تطبيق فقرة أمور المراجعة الرئيسية حتى الآن.

جدول ٥: نتائج اختبار الفرض (H2b)

اسم الاختبار	P -Value
Wilcoxon Signed Ranks Test (Z)	-0.588
Asymp. Sig.(2-tailed)	0.474

ج- التحليل الإضافي

يعتبر التحليل الإضافي هو احد المنهجيات المتبعة لاضفاء المزيد من الوضوح والفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الاساسي من خلال الاعتماد على متغيرات لم يسبق التحقق من أثرها. وفي هذا الشأن حاول الباحث الاجابة على سؤالين من خلال التحليل الإضافي وهما أثر اختلاف خبرة المستثمر على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرار الإستثمار باسم الشركات وأثر اختلاف درجة تاهيل المستثمر على العلاقة السابقة وذلك على النحو التالي:

ج-١ نتيجة اختبار أثر اختلاف خبرة المستثمر على العلاقة محل البحث

استهدف التحليل اختبار أثر خبرة المستثمر على العلاقة محل البحث واستخدم الباحث أيضا اختبار Wilcoxon Signed Ranks test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطي عينتين غير مستقلتين وبتم صياغة فرضي العدم والبديل كما يلي:

H0: لا يختلف تأثير إفصاح مراقب الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية في تقريره على قرار الإستثمار بالاسهم باختلاف خبرة المستثمر.

H1: يختلف تأثير إفصاح مراقب الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية في تقريره على قرار الإستثمار بالاسهم باختلاف خبرة المستثمر.

واظهرت نتائج الاحتمار كما هو موضح في الجدول رقم (6) أن قيمة P value تبلغ 0.08. ومن ثم يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل مما يعني أن خبرة المستثمرين تؤثر معنويا على العلاقة محل البحث.

جدول ٦: نتائج اختبار أثر خبرة المستثمر

	Case 3- case4
Z	-2.470
Asymp. sig (2 tailed)	.08

ج-٢ نتيجة اختبار تأهيل المستثمر على العلاقة محل البحث (H2)

استهدف التحليل اختبار أثر تأهيل المستثمر على العلاقة بين الإفصاح عن فقرة أمور المراجعة الرئيسية في تقريره وقرار الإستثمار بأسهم الشركات بالاعتماد على اختبار Wilcoxon ويتم صياغة فرضى العدم والفرض البديل كما يلي:

H0: لا يختلف تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بأسهم الشركات باختلاف التأهيل العلمى للمستثمر.

H1: يختلف تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار باسهم الشركات باختلاف التأهيل العلمى للمستثمر.

واظهرت نتائج الاختبار كما هو موضح فى الجدول رقم (7) أن قيمة P value تبلغ 0.001. ومن ثم يتم قبول الفرض البديل مما يعنى أن تأهيل المستثمر يؤثر معنويا على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرار الإستثمار بالأسهم.

جدول ٧: نتيجة اختبار فرض تأهيل المستثمر

	Case 5- case6
Z	- 3.307
Asymp. sig (2 tailed)	.001

د- تحليل الحساسية

يعتبر تحليل الحساسية اسلوب يحدد تأثير تغيير واختلاف طرق قياس المتغيرات الرئيسية وحجم العينة والمدى الزمنى الذى يعتمد عليه التحليل ويتم عادة تحديد النموذج الافضل لاختبار العلاقة محل البحث وذلك من خلال مقارنة نتائج التحليل الاساسى وتحليل الحساسية.

يفحص تحليل الحساسية أثر التغيرات المتوقعة على الإستنتاجات التى يمكن الحصول عليها من النموذج وكذلك اختبار أثر القيم المختلفة للمدخلات على المخرجات ويستهدف الباحث من وراء إجراء تحليل الحساسية اختبار كل من مدى حساسية النموذج لتغيير نوع العينة وطريقة قياس المتغير التابع.

د-١ تحليل الحساسية (حالة تغيير العينة)

تم الاعتماد فى التحليل الاساسى والتحليل الاضافى، اما بالنسبة لتحليل الحساسية تم الاعتماد على عينة من المحاسبين والمديرين الماليين، بلغ حجم العينة ٨٢ مفردة وتم التأكد بأن المجتمع الذى سحبت منه عينة البحث لا يتبع التوزيع الطبيعى ومن ثم يتم الاعتماد على الاختبارات غير المعلمية

والاعتماد على نفس الاختبارات التي سبق استخدامها مع التحليل الاساسى وبالتالي تم اعادة اختبار فروض البحث كما يلي:

- نتيجة اختبار الفرض الاول (H1)

استهدف الفرض الاول اختبار ما اذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالاسهم بالشركات وتم استخدام الباحث اختبار Wilcoxon signed ranks ويوضح الجدول رقم (٧) (P value) اقل من ٥% وبالتالي يتم قبول (H1)

جدول ٨: نتيجة اختبار الفرض الاول

اسم الاختبار	P value
Wilcoxon Signed Ranks Test(z)	-2.421
Asymp. Sig.(2-tailed)	.001

نتيجة اختبار الفرض H2a اختبار ما اذا كان حجم مكتب مراقب الحسابات يؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرار الإستثمار بالاسهم واستخدم الباحث اختبار (Wilcoxon Signed Ranks test) ، لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطى عينتين غير مستقلتين، تم صياغة فرضى العدم والبديل على النحو التالى:

H0: لا يختلف تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالاسهم بالشركات باختلاف حجم مكتب مراقب الحسابات.

H1: يختلف تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالاسهم بالشركات باختلاف حجم مكتب مراقب الحسابات.

وتم صياغة هذين الفرضين احصائيا على النحو التالى:

$$H0: M1 = M2$$

$$H1: M1 \neq M2$$

جدول ٩: نتيجة اختبار الفرض H2a

اسم الاختبار	P value
Wilcoxon Signed Ranks Test(z)	-3.421
Asymp. Sig.(2-tailed)	0.450

وهذا معناه أن حجم مكتب المراجع ليس له أثر على العلاقة محل البحث ونقبل الفرض العدم وبتابع نفس الخطوات امكن اعادة اختبار الفرض الثأني الفرعى الذى يتعلق باختبار أثر مستوى خبرة المراجع على العلاقة محل البحث واتضح أيضا أنه ليس له تأثير على العلاقة محل البحث وفيما يلى جدول يوضح نتيجة اختبارات الفروض فى كل من التحليل الاساسى وتحليل الحساسية فى حالة تغيير نوع العينة

جدول ١٠ : نتيجة اختبارات الفروض

الفرض	التحليل الاساسى	التحليل الاضافى	تحليل الحساسية
(H1)	تم قبوله	تم قبوله	تم قبوله
(H2a)	تم رفضه	تم قبوله (خبرة المستثمر)	تم رفضه
H2b	تم رفضه	تم قبوله (التاهيل العلمى للمستثمر)	تم رفضه

د-٢ تحليل الحساسية (حالة تغيير طريقة قياس المتغير التابع)

عند قياس المتغير التابع (قرار المستثمر) فقد استخدم الباحث القيمة الاسمية للاسهم وقد تم اعطاء القيمة صفر فى حالة توقع المستثمر ثبات السعر السهم للسنة المقبلة بالمقارنة بالسنة الحالية اما فى حالة زيادة او أنخفاض سعر السهم عن سعر سهم السنة الحالية فتم اعطاء المتغير قيمة (واحد صحيح)

أ- نتيجة اختبار الفرض الاول استهدف الفرض الاول اختبار ما اذا كان الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار باسهم الشركات.

وعند الإعتماد على اختبار **Wilcoxon Signed Ranks test** فقد اتضح أن قيمة **P**

value اقل من **0.05** حيث بلغت **0.001** وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض

البديل على العكس من نتائج التحليل الاساسى وبالتالي قبول الفرض **H1**

ب- نتيجة اختبار الفرض الثأني **H2a** وهو أثر حجم مكتب مراجع الحسابات على العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقريره على قرار الإستثمار باسهم الشركات وقد اتضح أن قيمة **P-value** اكبر من **0.05** حيث بلغت **0.202**. وبالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل اى أن حجم مكتب المراجع ليس له أثر على العلاقة محل البحث.

ج- نتيجة اختبار الفرض الثأني **H2b** وهو أثر خبرة مراجع الحسابات على العلاقة بين الإفصاح عن

أمور المراجعة الرئيسية فى تقريره على قرار الإستثمار باسهم الشركات وقد اتضح أن قيمة **P-**

value اقل من 0.05 حيث بلغت 0.304 وبالتالي قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل اى أن خبرة المراجع لا تتأثر فى العلاقة محل البحث.

وبمقارنة نتائج التحليل الاساسى بتحليل الحساسية الخاص بتغيير طريقة قياس المتغير التابع، يتضح قبول الفرض HI ورفض الفرض الثانى بفرعياته.

٣-٧ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار مردود الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات على قرار الإستثمار باسهم الشركات وأثر الخصائص الديموجرافية لمراقب الحسابات على تلك العلاقة محل الدراسة من خلال دراسة تجريبية على المستثمرين وفيما يلي عرض لنتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

وخلص الباحث على مستوى الدراسة النظرية إلى أهمية تقرير مراقب الحسابات كوسيلة لتوصيل المعلومات الهامة لذوى المصالح وأنه من الضروري تطوير هذا التقرير بصفة مستمرة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية ومن أهم هذه الاطراف هم المستثمرين ومن أهم التطورات التى حدثت على تقرير مراقب الحسابات هو إصدار المعيار الدولى رقم ٧٠١ باضافة فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية.

وبالرغم من ذلك لا يوجد الزام على المراجعين فى مصر بتضمين تلك الفقرة فى تقريرهم وبالتالي فإن الأمر يحتاج لدراسة من قبل كل دولة لتحديد مدى ملائمتها لبيئتها.

اما بالنسبة لنتائج الدراسة على المستوى التجريبي فقد خلص الباحث إلى وجود تأثير معنوى للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرار الإستثمار بالاسهم. وخاصة خبرة مراقب الحسابات كما اكدت نتائج التحليل الاضافى على أهمية تاهيل وخبرة المستثمر حيث اظهرت هذه النتائج وجود تأثير معنوى لتاهيل وخبرة مراقب الحسابات على العلاقة محل البحث. وأن كأن تم رفض الفرض الثانى فى تحليل الحساسية وخاصة بعد تغيير طريقة قياس المتغير التابع.

وبناء على ذلك يوصى الباحث بما يلى:

- أهمية زيادة وعى المراجعين والشركات والمنظمات ذات الصلة من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات بأهمية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات.
- ضرورة قيام الجهات المصرية المعنية بإصدار معايير المراجعة بتوفير ارشادات كافية عن محتوى تقرير مراقب الحسابات فى حالة تضمين فقرة أمور المراجعة الرئيسية.

- ضرورة قيام مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر بتأهيل وتدريب مراجعي الحسابات على محتوى أمور المراجعة الرئيسية وشكل التقرير المطور في حالة الإفصاح عنها.

مجالات البحث المقترحة يقترح الباحث ما يلي:

- أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على كفاءة الإستثمار - دراسة تجريبية.
- أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على سلوك معدى القوائم المالية- دراسة تجريبية.
- أثر خبرة مراقب الحسابات على جودة احكامه على أمور المراجعة الرئيسية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

صباح، حسام (٢٠١٨) أثر التعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق والتوكيد الدولي رقم (٧٠١) في تحسين جودة تقرير المدقق وجودة البيانات المالية المدققة (دراسة تحليلية) رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الشرق الاوسط -عمان.

عبد النبي، محمد (٢٠١٧) أثر المحتوى المعلوماتي لفقرة أمور المراجعة الاساسية في التقرير الجديد لمراقب الحسابات على قرار الإستثمار في الاسهم" رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.

مطر، محمد (٢٠١٧) دراسة تحليلية للتعديلات الخاصة بتقرير مدقق الحسابات وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (٧٠١) مجلة المدقق.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

Agoula, C. P.; Douppnik, T. S., & Tsakumis, G. T. (2011). Principles-Based versus Rules-Based Accounting Standards: The Influence of Standard Precision and Audit Committee Strength on Financial Reporting Decisions. *The Accounting Review*.

Real effects of reporting key audit matters on auditors' judgment and choice of action. *International Journal of Auditing*.

Ashton, R. H. (1992). Effects of justification and a mechanical aid on judgment performance. *Organizational Behavior and Human Decision Processes*.

- Anna, W., & Emelie J., (2016). The revised audit report: Revision of international standard and its impact on communication between auditors and users in Sweden, unpublished Master thesis, Lund university,
- Bana., H., & Berivan G. (2017). The Implementation of ISA 701 -Key audit Matters: Empirical Evidence on Auditors report, unpublished Master Thesis., Uppsala university, Sweden.
- Bédard, J.; Gonthier-Besacier, N., & Schatt, A. (2018). Consequences of expanded audit reports: Evidence from the justifications of assessments in France. *AUDITING. A Journal of Practice & Theory* Advance online publication.
- Boolaky, P. K., & Quick, R. (2016). Bank Directors' Perceptions of Expanded Auditor's Reports. *International Journal of Auditing*.
- Bozanic, Z., Roulstone, D. T., & Van Buskirk, A. (2018). Management earnings forecasts and other forward-looking statements. *Journal of Accounting and Economics*,
- Brasel, K., Doxey, M. M., Grenier, J. H., & Reffett, A. (2016). Risk Disclosure Preceding Negative Outcomes: The Effects of Reporting Critical Audit Matters on Judgements of Auditor Liability. *The Accounting Review*.
- Campbell, J. L.; Chen, H.; Dhaliwal, D. S.; Lu, H.-M., & Steele, L. B. (2014). The information content of mandatory Risk factor Disclosure in corporate filings. *Review of Accounting Studies*.
- Cassell, C. A.; Myers, L. A., & Seidel, T. A. (2015). Disclosure transparency about activities in valuation alliances and reserve accruals and accruals-based warnings management. *Accounting, Organizations and Society*.
- Christensen, B. E.; Glover, S. M., & Wolfe, C. J. (2017). Do Critical Audit Matter Paragraphs in the Audit Report Change Non-Professional Investors' Decision to Invest? *Auditing: A Journal of Practice & Theory*.

- Church, B. K.; Lynn Hannan, R., & Kuang, X. J. (2014). Information Acquisition and Opportunistic Behavior in Managerial Reporting. *Contemporary Accounting Research*.
- Cohen, J. R.; Krishnamoorthy, G.; Peyscheva, M., & Wright, A. M. (2013). How Does the Strength of the Financial Regulatory Regime Influence Auditors' Judgments to Constrain Aggressive Reporting in a Principles- Based Versus Rules-Based Accounting Environment? *Accounting Horizons*.
- Evans, J. H.; Hannan, R. L.; Krishna, R., & Moser, D. V. (2001). Honesty in Managerial Reporting. *The Accounting Review*.
- Fields, T. D.; Lys, T. Z., & Vincent, L. (2001). Empirical research on accounting choice. *Journal of Accounting and Economics*.
- Financial Reporting Council (2016). Retrieved from <https://www.frc.org.uk/getattachment/> / Report on the Second Year Experience of Extended Auditors Reports Jan 2016.
- Ford, J. K., & Weldon, E. (1981). Forewarning and Accountability. *Personality and Social Psychology Bulletin*.
- Gaynor, L. M.; McDaniel, L. S., & Neal, T. L. (2006). The Effects of Joint Provision and Disclosure of Nonaudit Services on Audit Committee Members' Decisions and Investors' Preferences. *The Accounting Review*.
- Gimbar, C.; Hansen, B., & Ozlanski, M. E. (2016). The Effects of Critical Audit Matter Paragraphs and Accounting Standard Precision on Auditor Liability. *The Accounting Review*.
- Gold, A., & Heilmann, M. (2019). The consequences of disclosing key audit matters (KAMs): A review of the academic literature. *Maandblad Voor Accountancy en Bedrijfseconomie*.
- Gutierrez, E.; Minutti-Meza, M.; Tatum, K. W., & Vulcheva, M. (2018). Consequences of adopting an expanded auditor's report in the United Kingdom. *Review of Accounting Studies*.

- Hackenbrack, K., & Nelson, M. W. (1996). Auditor's Incentives and Their Application of Financial Accounting Standards. *The Accounting Review*.
- Hirshleifer, D., & Teoh, S. H. (2003). Limited attention, information disclosure, and financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*.
- Hirst, D. E., & Hopkins, P. E. (1998). Comprehensive Income Reporting and Analysts' Valuation Judgments. *Journal of Accounting Research*.
- Hope, O.-K.; Hu, D., & Lu, H. (2016). The benefits of specific risk-factor disclosures. *Review of Accounting Studies*.
- IAASB (2015). International standard on auditing (ISA) 701, communicating key audit matters in the independent Auditor's report. New York, N.Y.
- IAASB (2017). A comparison between IAASB and the US PCAOB Standards. New York, N.Y.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*.
- Kachelmeier, S. J.; Rimkus, D.; Schmidt, J. J., & Valentine, K. (2020). The forewarning effect of critical audit matter disclosures involving measurement uncertainty. *Contemporary Accounting Research*, Forthcoming.
- Katz, D. (2013). Robust auditor reports lure investors. *CFO Magazine*.
- Kim, S., & Trotman, K. T. (2015). The comparative effect of process and outcome accountability in enhancing professional scepticism. *Accounting and Finance*.
- Kipp, Peter, (2017) " The Effect of Expanded audit Report Disclosures on users confidence in the audit and the financial statements "Graduate Thesis and dissertation <http:// Scholar commons. Usf.edu/etd/6718>
- Kotowitz, Y. (2008). Moral hazard. In *The new Palgrave dictionary of economics* (Living ed.). New York: Palgrave Macmillan.

- Kravet, T., & Muslu, V. (2013). Textual risk disclosures and investors' risk perceptions. *Review of Accounting Studies*.
- Karin Sevansson ; Tina Jonsson , (2014) “the process of changing the audit Report in an international context “ *graduate theses and Dissertation*.
- Lee, Y.-J.; Petroni, K. R., & Shen, M. (2006). Cherry picking, disclosure quality, and comprehensive income reporting choices. The case of property-liability insurers. *Contemporary Accounting Research*.
- Lennox, C. S.; Schmidt, J. J., & Thompson, A. (2019). Are expanded audit reports informative to investors? Evidence from the U.K. *SSRN Electronic Journal*. Working paper.
- Libby, T.; Salterio, S. E., & Webb, A. (2004). The Balanced Scorecard: The Effects of Assurance and Process Accountability on Managerial Judgment. *The Accounting Review*.
- Luft, J. L. (1997). Fairness, ethics and the effect of management accounting on transaction costs. *Journal of Management Accounting Research*.
- Mero, N. P., & Motowidlo, S. J. (1995). Effects of rater accountability on the accuracy and the favorability of performance ratings. *Journal of Applied Psychology*.
- PCAOB (2017). The auditor's report on an audit of financial statements when the auditor expresses an unqualified opinion and related amendments to PCAOB standards. PCAOB Release No. 2017-001. Retrieved from auditors report final rule.
- Pitesa, M., & Thau, S. (2013). Masters of the universe: How power and accountability influence self-serving decisions under moral hazard. *Journal of Applied Psychology*.
- Ramanna, K. (2008). The implications of unverifiable fair value accounting: Evidence from the political economy of goodwill accounting. *Journal of Accounting and Economics*.

- Ramanna, K., & Watts, R. L. (2012). Evidence on the use of unverifiable estimates in required goodwill impairment. *Review of Accounting Studies*,
- Reid, L. C.; Carcello, J. V.; Li, C., & Neal, T. L. (2019). Impact of Auditor Report Changes on Financial Reporting Quality and Audit Costs: Evidence from the United Kingdom. *Contemporary Accounting Research*.
- Rund, Flemming , (2017) " the implementation of Key audit Matters in Nor Way " Norwegian Business school campus -unpublished.
- Rose, J. M.; Mazza, C. R.; Norman, C. S., & Rose, A. M. (2013). The influence of director stock ownership and board discussion transparency on financial reporting quality. *Accounting, Organizations and Society*.
- Rozelle, R. M., & Baxter, J. C. (1981). Influence of role pressures on the perceiver: Judgments of videotaped interviews varying judge accountability and responsibility. *Journal of Applied Psychology*.
- Rus, D.; van Knippenberg, D., & Wisse, B. (2012). Leader power and self serving behavior: The Moderating Role of Accountability. *The Leader- ship Quarterly*.
- Siegel-Jacobs, K., & Yates, J. F. (1996). Effects of Procedural and Outcome Accountability on Judgment Quality. *Organizational Behavior and Human Decision Processes*.
- Sirois, L.-P., Bédard, J., & Bera, P. (2018). The Informational Value of Key Audit Matters in the Auditor's Report: Evidence from an Eye-Tracking Study. *Accounting Horizons*.
- Tetlock, P. E. (1983). Accountability and complexity of thought. *Journal of Personality and Social Psychology*.
- Tetlock, P. E. (1985). Accountability: A social check on the Fundamental attribution error. *Social Psychology Quarterly*.
- Tetlock, P. E., & Boettger, R. (1989). Accountability: A social magnifier of the dilution effect. *Journal of Personality and Social Psychology*.

- Tetlock, P. E., & Kim, J. I. (1999). Accountability and judgment processes in a personality prediction task. *Journal of Personality and Social Psychology*.
- Tetlock, P. E., & Lerner, J. S. (1987). The social contingency model: Identifying empirical and normative boundary conditions on the error and bias portrait of human nature. In S. Chaiken, & Y. Trope (Eds.), *Dual process models in social psychology*. New York, NY: Guilford Press.
- Tetlock, P. E., & Lerner, J. (1999). The social contingency model: Identifying empirical and normative boundary conditions on the error-and-bias portrait of human nature. New York, NY : Guilford Press.
- Vasileiadis, Vasieios, (2016) "A new view of auditors Reporting Model – Reducing the information & Expectation gap " un-published theses.

ملاحق البحث

جامعة ٦ أكتوبر
كلية الاقتصاد والادارة
قسم المحاسبة

الاستاذ الفاضل /

تحية طيبة وبعد؛؛؛

يقوم الباحث باعداد بحث في المراجعة في مجال العلاقة بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والإستثمار في اسهم الشركات وتمثل الحالات المرفقة احد أهم ادوات إجراء الدراسة التجريبية اللازمة للبحث.

ويقدر الباحث مسبقا حسن تعاونكم ومسأهتكم الفعالة في إثراء المعرفة المحاسبية لذلك يامل في تعاونكم المثمر بابداء رأيكم في الاسئلة المرافقة للحالات التجريبية مع التاكيد على أن اجاباتكم سوف تحظى بالسرية التامة وتستخدم لاغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

الباحث: د. علي الجوهري رمضان

المدرس بقسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والادارة - جامعة ٦ أكتوبر

أولاً: البيانات الشخصية

- الاسم (اختياري)
- شركة تداول
- الوظيفة
- إدارة صندوق استثمار
- جهة العمل
- أخرى
- بنك () ادارة قسم
- عدد سنوات الخبرة الوظيفية
- اقل من ٥ سنوات
- من ١٠ لاقبل من ١٥ سنة
- من ٥ لاقبل من ١٠ سنوات
- من ١٥ لاقبل من ٢٠ سنة
- المؤهل العلمي
- بكالوريوس
- ماجستير اكايمي
- دبلوم دراسات عليا
- دكتوراه مهنية
- ماجستير مهني
- دكتوراه اكايمية
- الشهادات المهنية
- CPA
- CFA
- CMA
- أخرى

ثانياً: الحالات التجريبية

الحالة التجريبية (١)

قوائم مالية مع تقرير مراقب حسابات بدون فقرة أمور مراجعة رئيسية الشركة ع شركة مساهمة مصرية مقيمة بالبورصة المصرية خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تعمل في مجال الصناعات الغذائية اعدت ونشرت القوائم المالية عن السنة المنتهية ٢٠١٨/١٢/٣١ وفيما يلي البيانات الخاصة بالشركة.

قائمة المركز المالي المختصرة للشركة (ع) في ٢٠١٨

الارقام بالالاف

٢٠١٧	٢٠١٨	البيان
		الاصول
٢٢٢١٤٠٢	٢١٠٨٢٥٠	الاصول الثابتة
٢٧٣٣٣٠٤	٣٢١٨٨٠٠	الاصول المتداولة
٤٩٥٤٧٠٦	٥٣٢٧٠٥٠	اجمالي الاصول
		الالتزامات
١٥٠٣٤٣٤	١٥٨٦٧٢٨	متداولة
١٣١٥٢٠	١٢٨١٣٤	غير متداولة
١٦٣٤٩٥٤	١٧١٤٨٦٢	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١٥٨٦٧٢٨	١٥٨٦٧٢٨	رأس المال المصدر والمدفوع
١٧٢٩٤٩٨	١٧٢٩٤٩٨	الاحتياطيات
٣٥٢٤	٣٥٢٤	ارباح مرحلة
٢	٢٩٢٤٣٨	صافي الربح
٣٣١٩٧٥٢	٣٦١٢١٨٨	اجمالي حقوق الملكية
٤٩٥٤٧٠٦	٥٣٢٧٠٥٠	اجمالي حقوق الملكية والالتزامات

قائمة الدخل المختصرة عن السنة المنتهية في ٢٠١٨

الارقام بالالف

٢٠١٧	٢٠١٨	بيان
٣٣٣٦٠٩٠	٣٨٧٤١٤٢	المبيعات
(٢٢٢٥٢٦)	(٢٤٣٥٩٥٤)	تكلفة المبيعات
٣١١٣٥٦٤	١٤٣٨١٨٨	مجمل الربح
٨٠٤٨٨	٩١٢٦٢	يضاف: ايرادات أخرى
١٧٢٤٨٤	(٢٩٩٠٣٦)	يخصم : مصروفات أخرى
٩٥١٥٦٨	١٢٣٠٤١٤	صافي الربح قبل الضريبة
٢٠٩٩٢٦	(٩٣٧٩٧٦)	يخصم: الضريبة
٧٤١٦٤٢	٢٩٢٤٣٨	صافي الربح بعد الضريبة

قائمة التدفقات النقدية المختصرة عن السنة المنتهية في ٢٠١٨

٢٠١٧	٢٠١٨	البيان
٧٦٠٤٠٢	١٢١٥٥٥٢	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
١٨١١٨٢	١٦١١٠٦	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
٥٨٥٤٩٢	٦٢٦٨٥٨	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٦٦٢٢٠٠	٦٠٩٠٠	رصيد النقدية في اول الفترة
٦٦٢٢٠٠	٦٠٩٠٠	رصيد النقدية في اخر الفترة

الإيضاحات المتممة

١- أسس إعداد القوائم المالية

تم اعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية وذلك في ظل القوانين واللوائح السارية.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢-١ كافة حسابات الشركة بالجنية المصرى.

٢-٢ يتم اثبات المعاملات بالعملة الاجنبية خلال السنة المالية على اسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة.

٢-٣ يتم جرد المخزون وفقا للاصول المرعية ونقاس قيمته على اساس التكلفة او صافى القيمة البيعية ايهما اقل.

٢-٤ يتم مراجعة القيمة الدفترية لاصول الشركة فى تاريخ اعداد القوائم المالية لتحديد ما اذا كان هناك اى مؤشرات تدل على حدوث أنخفاض فى قيمتها.

٢-٥ يتم ادراج الإستثمارات فى شركات تابعة او شقيقة ضمن الاصول غير المتداولة.

٢-٦ يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة.

٢-٧ الادوات المالية والمخاطر المرتبطة بها.

تتمثل الادوات المالية للشركات فى الاصول والالتزامات وتتضمن الاصول المالية ارصدة النقدية بالبنوك والمدنين واوراق القبض. وتتضمن المخاطر الخاصة بتلك الادوات مخاطر اسعار العملات الاجنبية مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

تقرير مراقب الحسابات بدون فقرة أمور المراجعة الرئيسية صادر من مكتب مراجعة كبير لديه حجم اعمال كبير ويعتبر من الاربعة الكبار.

إلى السادة مساهمى الشركة المصرية (ع)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية للشركة (ع) - شركة مساهمة مصرية - المتمثلة فى الميزانية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والتدفق النقدى والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية العامة وغيرها من الأيضاحات المتممة.

مسئولية الادارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية ادارة الشركة فالادارة مسئولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وعلی ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة باعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من اية تحريفات جوهرية هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش او الخطا كما تتضمن هذه المسئولية اختيار للسياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في ابناء الراى على هذهالقوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط واداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من اية اخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن اعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أداء مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختبارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام واماؤثر في القوائم المالية سواء الناتج من الغش او الخطا وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق وتشمل عملية المراجعة تقييم مدى نلائمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي اعدت بمعرفة الادارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية ونرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساسا مناسباً لابداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

وفي رأينا أن القوائم المالية المشار اليها اعلاه تعبر بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة ع في ٢٠١٨/٢/٣١ وعن نتيجة اعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية في ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مدى الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ماهو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفى بالعرض منه وقد تم الجرد والتقييم بمعرفة ادارة الشركة طبقا للاصول المرعية البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود

التي تثبت بها مثل تلك البيانات من فضلك في ضوء قراءتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات عن سنة ٢٠١٨

إذا علمت أن سعر الاقفال لسهم الشركة في:

٢٠١٨/١٢/٣١ ٨٠.٦٠ ج

٢٠١٧/١٢/٣١ ٦٨.٥٧ ج

فإن سعر الاقفال المتوقع لسهم الشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

أ- يثبت عند ٨٠.٦٠

ب- يزيد ليصبح (٨٢ج)

ج- يقل ليصبح (٧٦ج)

الحالة التجريبية الثانية

(نفس القوائم المالية السابقة مع تقرير مراقب حسابات بدون فقرة أمور المراجعة الرئيسية صادر من مكتب مراجعة صغير ليس لديه حجم اعمال كبير اى ليس من الاربعة الكبار)

من فضلك في ضوء قرائتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات عن سنة

٢٠١٨

إذا علمت أن سعر الاقفال لسهم الشركة في

٢٠١٨/١٢/٣١ ٨٠.٦٠ ج

٢٠١٧/١٢/٣١ ٦٨.٥٧ ج

فإن سعر الاقفال المتوقع لسهم الشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

أ- يثبت عند ٨٠.٦٠

ب- يزيد ليصبح (٨٢ج)

ج- يقل ليصبح (٧٦ج)

الحالة التجريبية الثالثة

(نفس القوائم المالية السابقة مع تقرير مراقب حسابات بدون فقرة أمور المراجعة الرئيسية صادر من مكتب ذو خبرة كبيرة اكثر من ١٥ سنة)

فى ضوء قرائتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات عن سنة ٢٠١٨

إذا علمت أن سعر الاقفال لسهم الشركة فى:

ج ٨٠.٦٠	٢٠١٨/١٢/٣١
ج ٦٨.٥٧	٢٠١٧/١٢/٣١

فإن سعر الاقفال المتوقع لسهم الشركة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

- أ- يثبت عند ٨٠.٦٠
 ب- يزيد ليصبح (٨٢ج)
 ج- يقل ليصبح (٧٦ج)

الحالة التجريبية الرابعة

(نفس القوائم المالية السابقة مع تقرير مراقب حسابات بدون فقرة أمور المراجعة الرئيسية صادر من مكتب ذو خبرة صغيرة اقل من سنة ١٥)

فى ضوء قرائتك للقوائم المالية والأيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات عن سنة ٢٠١٨

إذا علمت أن سعر الاقفال لسهم الشركة فى:

ج ٨٠.٦٠	٢٠١٨/١٢/٣١
ج ٦٨.٥٧	٢٠١٧/١٢/٣١

فإن سعر الاقفال المتوقع لسهم الشركة فى ٢٠١٩/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

- أ- يثبت عند ٨٠.٦٠
 ب- يزيد ليصبح (٨٢ج)
 ج- يقل ليصبح (٧٦ج)

الحالة التجريبية الخامسة

نفس القوائم المالية مع تقرير مراقب حسابات مع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من مكتب كبير

افتراض أنه بالإضافة إلى المعلومات السابقة بشأن القوائم المالية للشركة ع وتقرير مرتقب الحسابات عليها فإنه تم تضافة قرة أمور المراجعة الأساسية إلى تقرير مراقب الحسابات وتظهر هذه الفقرة في التقرير كما يلي :

فقرة أمور المراجعة الرئيسية

يتطلب المعيار الدولي للمراجعة رقم ٧٠١ أن نصح في تقريرنا عن أمور المراجعة الأساسية المرتبطة بمراجعتنا للقوائم المالية للشركة عن الفترة الحالية وهي الأمور التي رايناها وفقا لحكمنا المهني تعد اكثر الأمور الجوهرية في عمليى مراجعة القوائم المالية عن الفترة الحالية لذلك راينا أنها من الأمور التي سوف نبغها للمعنيين بحوكمة الشركة وهي:

عند تقييمنا للمحفظة الإستثمارية للشركة في ٢٠١٨/١٢/٣١ وجدنا ما يقترب من ٤٠% منها يمثل استثمارات في الشركة س و ص وقد تضمنت مراجعتنا للتقديرات الخاصة بالقيمة العادلة لهذه الأوراق المالية ففي سياق مراجعة القوائم المالية للشركة عددا من الاحكام المعقدة والصعبة بسبب أنخاض حجم التداول الخاص بتلك الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٨/١٢/٢٠ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ علاوة على أنه تم تقييم تلك الأوراق المالية بناء على نموذج يعتمد في الأساس على عملية الملاحظة وفقا لسعر الاقبال (من يجعل المقياس المستخدم معرض بدرجة كبيرة لمخاطر عدم التأكد حيث لا يعبر بشكل صادق عن قيمتها لذا فقد تطلب الأمر منا عند التحقق من رصيد هذه الأوراق المالية زيادة إجراءات المراجعة بما في ذلك الحاجة لاستخدام خبير متخصص فيما يتعلق بعملية التقييم، حيث كأن من الضروري توسيع نطاق المراجعة المخطط بناء على ملاحظتنا لوجود قصور في هيكل الرقابة الداخلية للشركة فيما يتعلق بتقديرات القيمة العادلة حيث يمثل اسلوب التقييم المستخدم احد اوجه القصور في إجراءات الرقابة الموظفة من قبل لجنة التقييم والتسعير وقد افصحت الشركة عن تلك الأوراق المالية والاساليب المستخدمة في تحديدها في أيضاحات القوائم المالية

- ادراج محاسب الشركة رصيد المخزون في الميزانية بالتكلفة بمبلغ ٥٠٠ مليون ج وهي تعبر عن التكلفة كما ظهرت في ٢٠١٨ / ١٢/٣١ ولكن وفقا لمعايير المحاسبة يجب أن يظهر المخزون وفقا للتكلفة او القيمة الاستردادية ايهما اقل وبالتالي فأن المخزون يجب أن يظهر بالقيمة الاستردادية وهي ٤٨٧ مليون ج والتي تمثل التكلفة ٥٠٠ مليون ج مخصوما منه ولذلك

فإن محاسب الشركة مخصص هبوط اسعار المخزون بمبلغ ١٣ مليون ج ولذلك فأن محاسب الشركة بالغ في تقدير قيمة المخزون بالفرق وبالتالى هناك مغالاه في مجمل الربح بمبلغ ١٣ مليون ج وعندما طلبنا من الادارة إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية والأيضاحات المتممة لها وافقت على عمل التعديلات اللازمة وقد افصحت الشركة عن كل من رصيد المخزون والأنخفاض في المخزون.

وتجدر الاشارة إلى أن أمور المراجعة الرئيسية المذكورة اعلاه لا تؤثر بأى طريقة على رأينا على القوائم المالية للشركة كما ظهر في فقرة الرأى عليه.

في ضوء قرائنتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات عن سنة ٢٠١٨ اذا علمت أن سعر الاقفال لسهم الشركة في:

٢٠١٨/١٢/٣١	ج ٨٠.٦٠
٢٠١٧/١٢/٣١	ج ٦٨.٥٧

فإن سعر الاقفال المتوقع لسهم الشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

أ- يثبت عند ٨٠.٦٠

ب- يزيد ليصبح (٨٢ج)

ج- يقل ليصبح (٧٦ج)

الحالة التجريبية السادسة

نفس القوائم المالية مع تقرير مراقب حسابات مع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من مكتب صغير الحجم

افتراض أنه بالاضافة إلى المعلومات السابقة بشأن القوائم المالية للشركة (ع) وتقرير مراقب الحسابات عليها فإنه تم اضافة فقرة أمور المراجعة الاساسية إلى تقرير مراقب الحسابات

في ضوء قرائنتك للقوائم المالية والأيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات عن سنة ٢٠١٨

اذا علمت أن سعر الاقفال لسهم الشركة في:

٢٠١٨/١٢/٣١	ج ٨٠.٦٠
٢٠١٧/١٢/٣١	ج ٦٨.٥٧

فإن سعر الاقفال المتوقع لسهم الشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ من وجهة نظركم :
أ- يثبت عند ٨٠.٦٠

ب- يزيد ليصبح (٨٢ج)

ج- يقل ليصبح (٧٦ج)

الحالة التجريبية السابعة

نفس القوائم المالية مع تقرير مراقب حسابات مع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من مكتب ذو خبرة اكثر من ١٥ سنة

افترض أنه بالاضافة إلى المعلومات السابقة بشأن القوائم المالية للشركة (ع) وتقرير مراقب الحسابات عليها فإنه تم اضافة فقرة أمور المراجعة الاساسية إلى تقرير مراقب الحسابات في ضوء قرائتك للقوائم المالية والإيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات عن سنة ٢٠١٨ إذا علمت أن سعر الاقفال لسهم الشركة في:

٢٠١٨/١٢/٣١ ٨٠.٦٠ ج

٢٠١٧/١٢/٣١ ٦٨.٥٧ ج

فإن سعر الاقفال المتوقع لسهم الشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ من وجهة نظركم :
أ- يثبت عند ٨٠.٦٠

ب- يزيد ليصبح (٨٢ج)

ج- يقل ليصبح (٧٦ج)

الحالة التجريبية الثامنة

نفس القوائم المالية مع تقرير مراقب حسابات مع الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من مكتب ذو خبرة أكثر من ١٥ سنة

افتراض أنه بالاضافة إلى المعلومات السابقة بشأن القوائم المالية للشركة (ع) وتقرير مراقب الحسابات عليها فإنه تم اضافة فقرة أمور المراجعة الأساسية إلى تقرير مراقب الحسابات في ضوء قرائنك للقوائم المالية والأيضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات عن سنة ٢٠١٨

إذا علمت أن سعر الاقفال لسهم الشركة في:

٢٠١٨/١٢/٣١ ٨٠.٦٠ ج

٢٠١٧/١٢/٣١ ٦٨.٥٧ ج

فإن سعر الاقفال المتوقع لسهم الشركة في ٢٠١٩/١٢/٣١ من وجهة نظركم :

أ- يثبت عند ٨٠.٦٠

ب- يزيد ليصبح (٨٢ج)

ج- يقل ليصبح (٧٦ج)